

«أزرق أبيض»: تحالف

انتخابي تنتظره تصدعات

وحتى احتمال الانشقاق!

صفحة (٥) من ٥

مسابقة يوروفيجن المقررة

في تل أبيب تعود لتنتير

عواصفها السياسية الخاصة

صفحة (٨) من ٨

المنتهد الاسرائيلي

الثلاثاء ١٦/٤/٢٠١٩ الموافق ١٠ شعبان ١٤٤٠ هـ العدد ٤٣١ السنة السابعة عشرة

الاسرائيلي المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية»

حكومة نتنياهو الخامسة ستعمل بصورة حثيثة لإجهاض أي احتمال مستقبلي لإقامة دولة فلسطينية!



(الخب)

فور نتينياهو: إسرائيل تعيد انتخاب «اللاحد»

الديمقراطي في علاقات إسرائيل الخارجية. ومن المتوقع أن يستمر هذا المنحى ويتكرس خلال الدورة الحكومية الجديدة. ويبقى الأمل الوحيد أن يضع وزير الخارجية الجديد تشخيصاً صحيحاً للوضع الناشئ والأضرار التي حصلت حتى الآن ثم أن يقود حملة تصحيح وتغيير اتجاه. أما المعارضة البرلمانية، وعلى الرغم من ضعفها، فليتها مسؤولية توضيح الحقيقة أمام الجمهور الإسرائيلي وإمام أصدقاء إسرائيل في العالم. إن سياسة نتينياهو ليست الخيار الوحيد المتاح، بل ثمة طريق آخر وإن إسرائيل قادرة (ومزمنة) على التقدم نحو السلام مع الفلسطينيين، على إبداء الانفتاح اللازم حيال المجتمع الدولي وعلى تثبيت مكانتها كدولة ديمقراطية ليبرالية.

خطر الاشتعال في عدة بؤر على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية

وتشير د. ليئورا الهرس، مديرة برنامج دفع السلام الإسرائيلي، الفلسطيني في «معهد ميتافيم»، إلى حقيقة أن تحليل نتائج الانتخابات الأخيرة يبين أن قوة الأحزاب المؤيدة صراحة وبوضوح لحل سلمى إسرائيلي فلسطيني يقوم على حل الدولتين، قد تراجعت وذهبت بصورة حادة، إذ تراجع حزب العمل ويمرستس من ٢٩ مقعداً في انتخابات ٢٠١٥ إلى ١٠ مقاعد فقط في هذه الانتخابات. كما تراجعت الأحزاب العربية من ١٣ مقعداً في انتخابات ٢٠١٥ إلى ١٠ مقاعد فقط في هذه الانتخابات. في المقابل، أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز أحزاب اليمين المتماهية مع المشروع الاستيطاني ومع الدعوات إلى ضم المناطق الفلسطينية والمؤيدة لتغيير الوضع القائم في

تحليلات معاهد أبحاث إسرائيلية

تدني نسبة التصويت بين العرب يعكس سيرورات عميقة آخذة بالاتساع في مركزها الرغبة بالانفصال عن المؤسسة الإسرائيلية

وبين السلطة الفلسطينية، الأردن، الدول الخليجية وحتى تركيا، ليس من خلال أعضاء الكنيست العرب وبواسطتهم، وإنما من خلفهم، من فوق رؤوسهم ومن خلال تجارهم.

ومن المتوقع أن يسعى المواطنون العرب في إسرائيل إلى تطوير العلاقات التجارية، الأكاديمية، السياحية والخدماتية مع دول الجوار، على حساب المؤسسات الرسمية الإسرائيلية، بحيث تشكل الأولى بديلاً وازناً عن الثانية.

أما أعضاء الكنيست العرب، فمن المتوقع أن تصبح مهمتهم مستحيلة، أو شبه مستحيلة على الأقل، بإلزامهم الانضمام إلى الجهود التي يبذلها نتينياهو لإقامة علاقات وتعميق أخرى مع دول عربية مختلفة، بل وإلزامهم ربما بتقديم مساعده في هذا المجال، من خلال اشتراط ذلك بتحسين أوضاع المواطنين العرب في إسرائيل ومكافئهم، وإضافة إلى ذلك، ثمة هممة أخرى تنتظر أعضاء الكنيست العرب، لا تقل أهمية، ترميم ثقة المواطنين العرب بهم، من موقعهم على مقاعد المعارضة وبقوة سياسية مقلّصة، أصغر حتى من تلك التي كانت بجوزتهم في الكنيست السابق.

ورأى تقدير موقف، صادر عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، أنه بغض النظر عن النتائج النهائية للانتخابات، هناك نتيجة واحدة واضحة هي التراجع الكبير في نسبة التصويت في المجتمع العربي، ويمكن الافتراض بصورة قاطعة أن جزءاً من الناخبين العرب اختاروا عدم المشاركة في الانتخابات، وأن قرارهم هذا ناجم عن تشريع «قانون القومية»، وهو قانون أساس يعتبره الجمهور العربي، عن حق، قانوناً يقيضهم وينكر حقهم في المساواة في المواطنة.

وأضاف المعهد، يجب القول إن قانون القومية، ليس قانوناً تمييزياً بحتاً، وهو بالتاكيد يستطيع المس فعل بحق الأقليات في إسرائيل، لكن حتى لو افترضنا أنه على المستوى القانوني لا يمس بحق الفرد، وأن كل أهمية القانون هي على مستوى الرسالة والتصريحات، فإن الرسائل والتصريحات دلالات مهمة بالتاكيد عندما تكون على المستوى القانوني، وبالتاكيد عندما تكون على مستوى تعريف الدولة في قانون أساس مخصص ليستخدم كمنفعة للتشريع. عندما يعث قانون أساس كهذا إلى الأقلية رسالة إهزاء، تتعارض مع «وثيقة الاستقلال»، بمادها أن التعريف الصحيح والمائب لإسرائيل كدولة قومية يهودية لا يتناسب مع المساواة في الحقوق، وكدولة يعيش فيها مواطنون ليس هي دولتهم، فإن لهذه الرسالة دلالة صعبة ومؤلمة بناء على ذلك، فإن المفهوم الوحيد تقريباً الذي يحترم مواطنة العرب كمواطنة متساوية يتجلى في جوهر حقهم في المشاركة في انتخاب الكنيست، وليس من المفاجئ في مثل هذا الوضع أن يشعر جزء من الناخبين بعدم رغبتهم في المشاركة في اللعبة الديمقراطية التي هي ليست سوى واجهة ديمقراطية في نظره.

وعندما نضيف إلى ذلك الكلام القبيح الذي أحاط بهذه الانتخابات والقائل إن كل اعتماد على أصوات العرب، حتى كإكتلة مائعة، (وهذه ببساطة نتيجة محتملة للانتخابات وليست أمراً يجب إنشاؤه) أو تشكيل ائتلاف معهم هو أمر مرفوض، فإن ذلك رسالة عنصرية في جوهرها، كان أصوات العرب لا تحسب أبداً في الحديث عن «الكل»، ولا يحسبون في تعداد «حسم الأغلبية»، وذلك في ارتباط مباشر بالشرعية التي منحها الخطاب الإسرائيلي لحزب «قوة يهودية» العنصري، بباركاته من رئيس الحكومة. وأضاف: لا شك في أن جزءاً من الذين بالداروا إلى طرح «قانون القومية» سيرون في ذلك نتيجة جيدة ومحمودة، وربما هناك من سيفخر برؤية العرب يقطعون الانتخابات، ورؤية كنيست «نظيف» من العرب، وذلك ربما انطلاقاً من عدم فهم الانعكاسات التي لا لبس فيها لمثل هذا الوضع على تعريف إسرائيل كدولة ديمقراطية. إن الرد النهائي المضاد على كل الذي يشتمون إسرائيل ويظاردونها في العالم هو أن ما نتحدث عنه هو دولة ديمقراطية حيوية، تشارك الأقلية فيها في الانتخابات ولديها تمثيل جيد في البرلمان. وقيام وضع في المستقبل لا يوجد فيه تمثيل للعرب في الكنيست سيطرخ علامة سؤال كبيرة، على الداخل وأيضاً على الخارج، هو هل إسرائيل دولة ديمقراطية حقيقية.

وخلص إلى القول إنه يجب الامتناع عن تعميق هذه الرسالة الإقصائية الناجمة عن «قانون القومية»، ويجب إلغاء القانون أو تعديله جذرياً بحيث يتضمن تعريفاً متوازناً ويوضح عدم وجود تعارض بين تعريف الدولة كدولة قومية وبين كونها دولة لجميع الأقليات التي تعيش فيها، مع المساواة المطلقة في الحقوق، وثمة إمكانية أخرى هي تشريع «وثيقة الاستقلال» كقانون أساس، وكمقدمة للدستور.

أسفرت الانتخابات البرلمانية التي جرت في إسرائيل يوم ٩ نيسان الجاري، لانتخاب الكنيست الـ ٢١ منذ تأسيس إسرائيل، عن تحقيق اليمين الإسرائيلي، بقيادة حزب الليكود برئاسة بنيامين نتينياهو، نصراً واضحاً يؤهله لتشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة، التي ستكون الخامسة التي يرأسها، ابتداء من العام ١٩٩٦، والرابعة على التوالي منذ العام ٢٠٠٩. في أعقاب ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة وعشية إقامة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي سيشكلها نتينياهو (من ممثلي الأحزاب اليمينية)، كما تعهد، أصدر معهد «ميتافيم» (مسارات)، «المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية»، تقدير موقف، بعنوان «نتائج الانتخابات للكنيست الـ ٢١ والسياسات الخارجية الإسرائيلية»، ضمنه تعقيبات أولية لخبراء المعهد، حول نتائج الانتخابات وانعكاساتها المحتملة على جملة من القضايا المركزية في مجال السياسة الإسرائيلية الخارجية في مقدمتها: فرص السلام الإسرائيلي- الفلسطيني؛ العلاقات المتبادلة مع دول الشرق الأوسط ومع دول الاتحاد الأوروبي؛ مكانة وأهمية المكون الديمقراطي في منظومة العلاقات الإسرائيلية الخارجية؛ مكانة السلك الدبلوماسي الإسرائيلي؛ دور المواطنين العرب في إسرائيل في القضايا الخارجية؛ العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية. (طالع تقريراً آخر بهذا الشأن- ص ٥)

«حكومة اليمين ستكون أكثر حرية في أداؤها السياسي»

تحت العنوان أعلاه يرى د. نمرود غورن، رئيس معهد «ميتافيم»، والأستاذ في الجامعة العبرية في القدس، أن الانتخابات الأخيرة قد مهدت الطريق أمام نتينياهو لإقامة حكومة يمينية أخرى. ذات أغلبية أكثر استقراراً وبمشاركة أوساط يمينية منطرفة سيتم إسناد مناصب مركزية لها. ويتوقع لمثل هذه الحكومة أن تواصل اعتماد السياسات الخارجية ذاتها التي سارت عليها سابقتها. نتينياهو، الذي دفع في العام ٢٠٠٩ «ضريبة كلامية»، عن فكرة حل الدولتين، يجاهر الآن بالحديث عن نيته ضم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. ومن المتوقع أن تعمق حكومته القادمة السيطرة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية وأن تعمل بصورة حثيثة لإجهاض أي احتمال مستقبلي لإقامة دولة فلسطينية. وفي ضوء تجربة الاستئمن الأخيرتين، يستطيع نتينياهو التعمول على كل ما يلزم من الدعم والتأييد من جانب الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب لأية خطوات سياسية تختار الحكومة الإسرائيلية اتخاذها مستقبلاً. وليس من المتوقع أن تصطدم حكومة نتينياهو المقبلة بأية قيود جديدة من جانب الاتحاد الأوروبي، لا سيما في ضوء الانقسام الداخلي بين دول الاتحاد، مما يجعل من الصعب عليها التوافق على قرارات هامة في الشأن الإسرائيلي- الفلسطيني. ويبدو أن فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية في العام ٢٠٢٠ هو الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى وضع بعض الخطوط الحمراء أمام الحكومة الإسرائيلية، من قبل طرف دولي مركزي.

تؤكد صحة هذا التقييم وأهميته بالنظر إلى حقيقة أنه لن تكون ثمة معارضة جديدة وقوية محلية لنتينياهو في القضايا الخارجية والأمنية بوجه خاص، ذلك أن الحزبين الرئيسيين اللذين يؤيدان الحل السلمي، أي العمل ويمرستس، يمتلكان الآن قوة برلمانية متوازنة جداً لا تزيد عن عشرة أعضاء كنيست، بينما حزب المعارضة المركزي والأكثر (أزرق أبيض) تجنّب الإشارة إلى برنامجه الانتخابي إلى تأييده حل الدولتين وهو يضم بين أعضائه في الكنيست ممثلين عن اليمين الصقري في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فيقبل الانتخابات الأخيرة، حرص نتينياهو على تصوير نفسه كانه سياسي دولي من الدرجة الأولى، وقام قادة شعوبيون وغير ليبراليين بزيارات جيجج إليه، الأمر الذي شكّل دوساً لفظاً للمركب

ثمة نقطة أخرى لا بدّ من الوقوف عندها فيما يخص بوقائع هذه الانتخابات وما أسفرت عنه من نتائج.

أعتقد أنه بالإضافة إلى حقيقة أن الانتخابات الحالية أعادت إلى الأذهان ما جرى عشية الانتخابات السابقة في العام ٢٠١٥ وما تمخضت عنه، فإنها أيضاً أعادت التذكير بانتخابات العام ٢٠٠٦، ففي هذه الانتخابات حصل حزب الليكود برئاسة نتينياهو على ١٢ مقعداً، بعد أن «طفش» ناخبي الحزب المؤيدين لـ«الانفصال» عن الفلسطينيين إلى حزب كديما البراغماتي برئاسة إيهود أولمرت، وكان نتينياهو آنذاك في خضم حملة التوؤد إلى الفضائل المتشددة من الصهيونية الدينية والتخلي عما أسسته بعض التحليلات الإسرائيلية السياسية بـ«الجمهور اليميني المعتدل».

في هذه الانتخابات لم يعد حتى مثل هذا العنوان البراغماتي قائماً، ففي البرنامج الانتخابي الذي اعتمته قائمة تحالف «أزرق أبيض» في أوائل آذار الفائت أكدت أنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب مرة أخرى من أراض فلسطينية محتلة، كما جرى العام ٢٠٠٥ حين انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في إطار ما يعرف باسم «خطة الانفصال»، وتعهدت القائمة بأن تكون أي عملية سلمية مع الفلسطينيين مرهونة بالمصافحة عليها في استفتاء شعبي عام، وامتنع البرنامج من ذكر أي تفاصيل بشأن تلك العملية السلمية، كما امتنع من ذكر حل الدولتين وكذلك من ذكر تعبير دولة فلسطينية. ووفقاً للبرنامج، ستعمل قائمة «أزرق أبيض» على تعزيز الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، والحفاظ على القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل.

في المقابل أكد نتينياهو أنه سيعمل على تعزيز سياسة الضم في أراضي ١٩٦٧ وهي لن تقتصر على الكتل الاستيطانية فقط بل أيضاً ستشتمل البؤر الاستيطانية النائية، وفاز بأفضل نتيجة حققها حزب الليكود منذ العام ٢٠٠٢.

جّل هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» مخصص لتحليل نتائج الانتخابات للكنيست الـ ٢١، وعلى نحو خاص لاستعراض تركيبة نواب هذا الكنيست (ص ٢) وأنماط تصويت الناخبين اليهود بشكل عام، بالإضافة إلى استعراض أبرز التحديات الأمنية والسياسية الخارجية التي ستكون ماثلة أمام حكومة نتينياهو الخامسة (ص ٣ و ٥)، وبخصوص بروايفل هذه الحكومة يشير د. نمرود غورن، رئيس معهد ميتافيم للسياسات الخارجية الإقليمية، والأستاذ في الجامعة العبرية، في القدس، إلى أن الانتخابات مهدت الطريق أمام نتينياهو لإقامة حكومة يمينية أخرى، ذات أغلبية أكثر استقراراً وبمشاركة أوساط يمينية منطرفة سيتم إسناد مناصب مركزية لها. ويتوقع لمثل هذه الحكومة أن تواصل اعتماد السياسات الخارجية ذاتها التي سارت عليها سابقتها، أما نتينياهو، الذي دفع في العام ٢٠٠٩ «ضريبة كلامية»، عن فكرة حل الدولتين، فهو يجاهر الآن بالحديث عن نيته ضم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. ومن المتوقع أن تعمق حكومته الجديدة السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وأن تعمل بصورة حثيثة لإجهاض أي احتمال مستقبلي لإقامة دولة فلسطينية (طالع عن ذلك في مكان آخر على هذه الصفحة).

يبقى أن نقول، بالانتقال إلى البعد الخارجي، إنه فور انتهاء الانتخابات للكنيست بدأت الأنظار تتجه نحو «خطة السلام الأمريكية» المعروفة باسم «صفقة القرن»، والتي بالتاكيد ستكون مرتبطة بنتائج هذه الانتخابات، المتأثرة بدورها بالمناخين الإقليمي والدولي وتحديداً من زاوية تناهياهما مع محاسبة إسرائيل وزعمائها، ما يحيل إلى أن إنجاز إسرائيل الحقيقي في الوقت الراهن هو قدرتها على أن تفعل كل ما تفعل من دون أن تتعرض لمساءلة أو محاسبة، ومن دون أن تدفع جراء ذلك ثمناً دولياً والاحتفاظ مع هذا بلقب «ديمقراطية حيوية»، على حدّ ما يؤكد المدير العام لمنظمة «بتسيلم» .

(طالع ص ٦)

تغطية خاصة: ما بعد انتخابات ٢٠١٩

نتنياهو أمام مهمة شائكة لتشكيل حكومته الخامسة

نتنياهو سيتجه لإقامة حكومة تضم شركائه القائمين ومعهم يضمن أغلبية ٦٥ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً *ائتلاف كهذا قائم على ٦ كتل سيشهد لاحقاً صراعات لأن كل كتلة قادرة على حسم مصير الحكومة * خيار حكومة واسعة مع «أزرق أبيض» يبقى قائماً في حالات معينة

يعرف بنيامين نتنياهو أن تشكيل حكومته الخامسة لن يكون أمراً سهلاً، ومن شأنه أن يخلف صراعات داخلية في حزب الليكود، الذي تكثر فيه الشخصيات التي تسعى للفوز بحقائب الصف الأول في الحكومة. والعقبة الثانية أن الحكومة ستركز على ٥ كتل برلمانية عدا حزب الليكود، وكل واحدة منها تطمح للفوز بحقيبة، خاصة وأن كل واحدة من هذه الكتل قادرة على حسم مصير الحكومة، وأمام كل هذا يبقى أمام نتنياهو خيار تشكيل حكومة واسعة، وبرغم أنه احتمال ضعيف جداً إلا أنه في حالة معينة قد يتجه نتنياهو إلى هذا الخيار.

حسب نتائج الانتخابات، في حال اتجه نتنياهو لتشكيل حكومته مع شركائه الطبيعيين، وهذا هو الخيار الأفضل بالنسبة له، فإن الأغلبية الحاصلة ستكون ٦٥ نائباً، من بينهم ٣٦ لحزب الليكود، ولكن تبقى هذه أغلبية ضعيفة، من حيث أن كل كتلة صغيرة، من الكتل الخمس الأخرى الشريكة في الحكومة، سيكون بإمكانها خلق إشكالية أمام استمرار عمل الحكومة، وهناك قضايا شائكة وساخنة على جدول أعمال الحكومة، عدا ما سينشأ لاحقاً خلال سير عمل الحكومة، وأولى هذه الكتل كل واحدة من كتلتي المتدينين المتمزتين الحريديم، أو كلتاهما معاً، بعد أن زادتا قوتيهما المجتمعة، خلافاً لكل استطلاعات الرأي التي صدرت خلال الحملة الانتخابية، وحتى الأخيرة التي سبقت النتائج بساعات، إذ لحركة شاس ٨ مقاعد، وكتلة يهودت هتوراة ٧ مقاعد.

وسيكون على حكومة نتنياهو، مع بدء عمله، أن تنجز القانون الذي سيفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبان الحريديم، وتعرض على هذا كتلة يهودت هتوراة وحدة، أكثر من معارضة شاس، وعلى الحكومة الجديدة أن تنفذ قرارات المحكمة العليا بهذا الشأن، ولذا فإن حكومة نتنياهو ستكون أمام أزمة كهذه في بدايات عملها.

كذلك فإن كتلتي الحريديم ستتشددان أكثر في كل ما يتعلق بفرض قوانين السبت، لحظر المواصلات العامة والمراقب التجارية وأماكن عمل، أضف إلى هذا أن الحكومة، وحسب سلسلة من التقارير الاقتصادية، ستكون مضطرة لإجراء تقليص في ميزانية التقايرب ذاتها فإن هذا التقليص سيكون من خلال رفع ضرائب وتقليص مخصصات اجتماعية، وهذا إجراء قد يعترض عليه الحريديم بالذات.

كذلك سنشهد سلسلة ليست قليلة من القضايا التي ستكون محط خلافات بين أطراف الحكومة، لتهدد كل كتلة بمغادرة الحكومة أو التمرد على قراراتها. العقبة الجدية التي سيواجهها نتنياهو لدى توزيع الحقايب البرلمانية ستكون في حربه لليكود، ففي حكوماته الثلاث الأخيرة وزع نتنياهو الحقايب «الدمسة» على شركائه، ولم تبق لوزراء الليكود سوى وزارات هامشية، إن صح التعبير، حاول تجميلها بتسميات مختلفة، في إطار تعريفات نواب رئيس الحكومة، لكن هذه مجرد تسميات وزنها أقل قيمة من الورق الذي كتبت عليه، أمام رئيس حكومة قوي.

وبالإمكان القول إن ١٨ عضو كنيست من الليكود، سيرشحون أنفسهم للحصول على حقيبة وزارية، من بينهم لا أقل من ٨ نواب يرون أنفسهم قادرين على تولي حقيبة رفيعة، لكن نتنياهو الذي يتوج نفسه مجدداً الزعيم الأحدث لحزب الليكود، قادر على فرض إرادته بشكل أقوى، وهذا سيخلق له صراعات داخلية، قد تلعب ضده في حال صدر قرار نهائي بتقديمه إلى المحاكمة في قضايا فساد.

وفي هذه النقطة بالذات نشير إلى أن التناقص الخفي، حالياً، بين شخصيات الليكود، على مقعد نتنياهو في حال مغادرته منصبه، سيؤجج الصراع بين تلك الشخصيات

على الحقايب التي سيتولونها، كذلك فإن الكتل الخمس الشريكة ستطلب برلمانية، وترى كل واحدة من هذه الكتل بنفسها كمن تحسم أمر الحكومة، ولهذا فإنها ستمارس ضغوطاً لتحصل على ما تريد أو أقرب ما يكون إلى ذلك.

نشير في هذا السياق إلى احتمال أن نشهد في الولاية البرلمانية الحالية قرار زعيم حزب «كلنا» (كلنا)، موشيه كحلون، الذي حصل حزبه على أربعة مقاعد، الانضمام إلى حزب الليكود، الذي انشق عنه قبيل انتخابات العام ٢٠١٥، وظهرت تلميحات عديدة في تصريحات شخصيات من الليكود في الأيام الأخيرة، يمكن تفسيرها على هذا النحو. ومن بين هذه التصريحات غير المباشرة، أن نتنياهو مستعد لمنح كحلون مجدداً حقيبة المالية التي يتولاها منذ العام ٢٠١٥، لكن هذه تبقى في إطار تصريحات تحتاج لوقت حتى تثبت.

ونذكر أنه في العام ٢٠٠٣ أقدمت كتلة «يسرائيل بعلياه» التي فازت يومها بمقعدين على الانضمام كلياً لكتلة الليكود، وكانت تضم يومها نتان شيرانسكي، والثاني هو من بات في السنوات الأخيرة رئيساً للكنيست، يولي إدلشتاين.

وتنضم خلافاً لتلك داخل اليمين الاستيطاني ذاته، مثل تعريف الكتلة الاستيطانية، وعلى المستوطنين عامة، وحينما نقول المستوطنين فالقصد هو مستوطنون في مستوطنات خارج الكتل الاستيطانية الكبيرة، وهذا إجراء ليس سهلاً، ويتضمن خلافات داخل اليمين الاستيطاني ذاته، مثل تعريف الكتلة الاستيطانية، ومناطق نفوذ المستوطنات.

ويستند نتنياهو في جراته على خطوة الضم، إلى سلسلة ظروف ناشئة، ومنها: نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية دلت على تولع عقلية اليمين الاستيطاني في الشارع الإسرائيلي، وهذا لا يعكس فقط في عدد المقاعد البرلمانية التي حصلت عليها أحزاب هذا اليمين، وإنما أيضاً قوائم تحصل ذات الفكر، لكنها لم تعبر نسبة الحسم.

في حال تشكيل حكومته مع شركائه القائمين، ولم تكن موسعة، فإن نتنياهو لن يجد أمامه معارضة جهرية، لفرض «السيادة» على الضفة، وهذا الإجراء ورد في البرنامج السياسي لقائمة «أزرق أبيض»، الدعم المطبق، غير المسبوق بمستواه، من الإدارة الإسرائيلية بزعامة دونالد ترامب، فنتنياهو يقرّ القرارات الأميركية الداعمة لاحتلال القدس ومزفتحات الجولان السورية المحتلة، على أنها ضوء أخضر لفرض «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات والمستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة.

وبالإمكان التخمين، استناداً لتقارير إسرائيلية وغيرها، أن «صفقة القرن» تشمل فرض «السيادة» على المستوطنات في الضفة، وحتى لو تضمنت «الصفقة» إقامة كيان فلسطيني يسمى «ولة»، وسيرفضه نتنياهو وشركاؤه، فإن الأخير سيستغل بند الضم، ليبدأ في مسار تشريعي لهذا الإجراء، لكن خيار الضم يبقى احتمالاً، قد يجد ما يعرقه ويلجمه في الأشهر المقبلة. ومن ذلك: انفجار الساحة الفلسطينية في وجه الاحتلال، في الضفة وقطاع غزة، وسيكون في خلفية هذا الانفجار اشتداد الخناق المالي، في أعقاب قيام الاحتلال بنهب أكثر من ١٠٪ من عائدات الضرائب الفلسطينية.

والجانب الأخر الذي من شأنه أن يشوِّش عمل حكومة نتنياهو المفترضة، هو أن تبقى النيابة العامة الإسرائيلية عند موقفها القاضي بتقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو بشبهات فساد.

هذا التفرير.

ففي الولاية الجديدة لدينا ذروة في عدد رؤساء هيئة أركان الجيش، لأول مرة منذ



نتائج الانتخابات تؤكد المجتمع الإسرائيلي تغير.

(إبنا)

الكنيست الـ ٢١:

ارتفاع حاد في أعداد النواب المتدينين والعسكريين

عدد المتدينين يرتفع من ٢٢ نائباً في الولاية المنتهية إلى ٢٧ نائباً حالياً *النواب المتدينون يشكلون ٣١٪ من أعضاء الكنيست وأكثر من ٣٤٪ من النواب اليهود *عدد كبار الجنرالات والعسكريين يرتفع من ٤ في الولاية المنتهية إلى ١٢ في هذه الولاية

نهاية سنوات السبعين. في هذه الولاية يوجد ثلاثة رؤساء أركان للجيش في كتلة برلمانية واحدة، بيني غانتس وموشيه يعلون وغابي أشكنازي. كذلك نجد رئيس جهاز المخابرات العامة «الشاباك» الأسبق، آفي ديختر، في حزب الليكود، ونائب رئيس جهاز المخابرات الخارجية «الموساد» الأسبق، رام بن براك، في كتلة «أزرق أبيض»، و٤ نواب هم برتبة لواء، أبرزهم من كاد يتولى رئاسة الأركان يوفاف غلانت، وزير البناء في حكومة نتنياهو الحالية، الذي قفز قبل الانتخابات من حزب «كلنا» (كلنا) إلى حزب الليكود، الذي ساعده على الفوز بمكان متقدم كي يواجه قائمة الجنرالات «أزرق أبيض»، كما أن بين حملة رتبة لواء توجد أول امرأة بهذه الرتبة في تاريخ الجيش، أورنا بريبياي، في كتلة «أزرق أبيض»، ووجدنا نائبين اثنين برتبة عميد، بينهما وزيرة ميري ريغف، والثاني في كتلة «اتحاد أحزاب اليمين»، ويضاف لهم ضابط برتبة عقيد، هو فطين ملا من الطائفة الدرزية، في قائمة الليكود.

وعلى صعيد الكتل، فإن أكبر عدد للعسكريين وجدناه في كتلة «أزرق أبيض»، ٧ نواب، ويشكلون ٢٠٪ من أعضاء الكتلة، وقد يزيد عددهم لاحقاً في هذه الكتلة، بعد أن نعرف تفاصيل نواب آخرين، وفي كتلة الليكود ٣ نواب، وهناك نائب واحد في كل من كتلتي العمل و«اتحاد أحزاب اليمين». ونشير إلى أن اليمين الاستيطاني لا يعني أولئك الذي جاؤوا من المستوطنات، بل هناك نواب لا أقل طرفاً يسكنون في حدود ١٩٤٨، ففي الولاية البرلمانية الجديدة هبط عدد المستوطنين من ١١ نائباً مع بدء الولاية الـ ٢٠، إلى ٧ نواب، مع بدء الولاية الـ ٢١، في حين بقي عدد نواب القدس، بمن فيهم النواب في الأحياء الاستيطانية، على حاله، ١٦ نائباً، كما كان مع بدء الولاية الـ ٢٠. ومن الصعب معرفة عناوين النواب في القدس المحتلة، ونادراً ما يتبين لاحقاً في أي أحياء يستوطنون.

وفي الولاية الثانية من حيث الحجم، بلغ عدد النساء ٩ من أصل ٣٥ نائباً، أي ٢٥,٧٪. وكما ذكر، فإنه لا تمثيل نسائي في كتلة شاس (٨ نواب)، وكتلة يهودت هتوراة (٧ نواب)، وفي الكتل الأخرى هناك نائبتان في كتلة العمل، ونائبتان في كتلة ميرتس (٥٠٪)، ثم نائبة واحدة في كل واحدة من الكتل التالية: «الجهة الديمقراطية- العربية للتغيير»، و«القائمة الموحدة- التجمع الوطني»، و«يسرائيل بيتينو»، و«اتحاد أحزاب اليمين»، و«كلنا».

تبرز معالم التطرف الحاصل في الشارع الإسرائيلي في إحصائيات متنوعة لأعضاء الكنيست الـ ٢١، مثل أن عدد النواب المتدينين، من التيارين الصهيوني والمتزمت، ارتفع بأكثر من ٥٠٪. كما أن قادة الأجهزة الأمنية وكبار الضبط زاد عددهم بثلاثة أضعاف. وهذه مؤشرات لأجواء المتوقعة في الولاية البرلمانية الجديدة.

ويعتمد التصنيف الذي أجريناه، في مركز «مدار»، على السير الذاتية لأعضاء الكنيست الذين واصلوا عضويتهم في الولاية الجديدة، وأيضاً ما كان متاحاً معرفته عن النواب الجدد، الذين بلغ عددهم في الولاية الجديدة ٤٩ نائباً (٤١٪) يدخلون الكنيست لأول مرة، يضاف إليهم ٤ نواب غابوا عن الكنيست، إما أنهم غادروا الولاية البرلمانية الـ ٢٠ في سنين سابقة، أو أنهم كانوا في ولايات برلمانية سابقة. ما يعني أن ٤٤ نائباً من الولاية الـ ٢٠ المنتهية لم يعودوا إليها، غالبيتهم الساحقة بغير إرادتهم، وهذه تعد من أعلى النسب مقارنة في الولايات السابقة.

فعلى سبيل المثال، في الولاية البرلمانية الـ ٢٠ كان ٣٨ نائباً جديداً يدخلون الكنيست لأول مرة، ومعهم ٤ نواب عائدين. ويعود الارتفاع الحاصل في الولاية الجديدة لكون حزب «مناعة لإسرائيل»، بزعامة بيني غانتس، وقبل تحالفه مع حزب «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد، وتيلم بزعامة موشيه يعلون، قد رفض ضم أي نائب من الولاية البرلمانية القائمة إلى حزبه. ولهذا فإننا نرى في قائمة «أزرق أبيض» ٢٤ نائباً جديداً، من أصل ٣٥ نائباً. وهناك نائبان عائذان، أحدهما من حزب «يوجد مستقبل»، والأخر هو زعيم «تيلم» موشيه يعلون.

وتبين في التصنيف ارتفاع حاد في عدد المتدينين اليهود، من ٢٣ نائباً مع بدء الولاية الـ ٢٠، إلى ٣٧ نائباً مع بدء الولاية الـ ٢١. وليس من المستبعد أن نجد لاحقاً عدداً أكبر ولو بقليل من المتدينين من التيار الديني الصهيوني، ويشكل المتدينون نسبة ٣١٪، مقابل ١٩٪ في الولاية المنتهية؛ وهذا يدل على التقلبات الديمغرافية في المجتمع اليهودي- فحينما نتحدث عن نسبة ٣١٪ من إجمالي أعضاء الكنيست، فإن هذا يعني أكثر من ٣٤٪ من إجمالي النواب اليهود، ما يعني منذ الآن صعوبة سن قوانين أو تعديلات قوانين من شأنها أن تخفف من وطأة قوانين الإكراه الديني.

والجانب الآخر اللافت في تصنيف النواب هو عدد قادة الأجهزة وكبار العسكريين، الذي قفز من ٤ نواب مع بدء الولاية المنتهية، إلى ١٢ نائباً مع بدء الولاية الجديدة. وعلمت التجربة أن يتكشف لنا لاحقاً نواب آخرون خاصة أولئك من الذين عملوا في الأجهزة الاستخباراتية، ولم يظهر هذا حتى إعداد هذا التقرير.

ففي الولاية الجديدة لدينا ذروة في عدد رؤساء هيئة أركان الجيش، لأول مرة منذ

وفي الولاية الثانية من حيث الحجم، بلغ عدد النساء ٩ من أصل ٣٥ نائباً، أي ٢٥,٧٪. وكما ذكر، فإنه لا تمثيل نسائي في كتلة شاس (٨ نواب)، وكتلة يهودت هتوراة (٧ نواب)، وفي الكتل الأخرى هناك نائبتان في كتلة العمل، ونائبتان في كتلة ميرتس (٥٠٪)، ثم نائبة واحدة في كل واحدة من الكتل التالية: «الجهة الديمقراطية- العربية للتغيير»، و«القائمة الموحدة- التجمع الوطني»، و«يسرائيل بيتينو»، و«اتحاد أحزاب اليمين»، و«كلنا».

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

بطاقة ملكية

تاريخ من النخب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حجيل

٦٢٪ من الناخبين اليهود صوتوا لليمين الاستيطاني والحريديم!

*الاحتساب يشمل قائمتين لم تتمكننا من اجتياز نسبة الحسم * لأول مرة منذ العام ١٩٩٦ كتلتان تفوزان بالأغلبية المطلقة من المقاعد الحريديم نسفوا كل استطلاعات الرأي العام التي لم تقرأ زيادتهم الطبيعية في الجمهور*



القومية والاستيطان. عناوين لحقبة إسرائيلية جديدة.

حدود ٨٢٪، بينما التصويت في مدينة تل أبيب كان أقل من ٦٣٪، وفي حيفا كان أقل من ٥٩٪.

وفي المجلد العام كانت نسبة التصويت الإجمالية ٦٨٫٤٤٪. وهذا يعني أنه إذا كانت نسبة التصويت بين كل العرب في حدود ٥٤٪، فإن نسبة التصويت بين اليهود بلغت ٧١٪ من سجل الناخبين، الذي يشمل حوالي ١١٪ ممن هم في عداد المهاجرين، أو المقيمين في الخارج بشكل عام.

وحسب التقديرات، فإن ١٢٪ من اليهود هم في عداد المهاجرين أو المقيمين لفترة طويلة في الخارج، مقابل حوالي ٦-٥٪ من العرب، ونسبة جديده منهم هم طلاب جامعيون في الخارج.

وبناء على هذه التقديرات، فإن نسبة التصويت بين اليهود الذي كانوا في البلاد يوم الانتخابات بلغت ٨٠٪، مقابل ٥٧٪ من العرب الذين كانوا يوم الانتخابات في البلاد، وهذه الفجوة أسهمت جدا في ضعف تمثيل فلسطينيي الداخل بحوالي ٤ مقاعد.

تفكيك تحالفات والتصويت لكتلتين

لأول مرة منذ العام ١٩٩٦ باتت في الكنيست كتلتان تفوزان بالأغلبية المطلقة من المقاعد البرلمانية. لليكود ٣٦ مقعدا، وكتلة «أزرق أبيض» ٣٥ مقعدا، بمعنى ٧١ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا. وحتى العام ١٩٩٦ كان يحق الحزبان الأكبران العمل والليكود الأغلبية المطلقة من المقاعد: ٦٦ مقعدا في ١٩٩٦، وفي العام ١٩٩٢ كان العدد الإجمالي ٧٦ مقعدا. وفي سنوات سبقت كان يتراوح عدد مقاعد الحزبين مجتمعين ما بين ٨٢ إلى ما يزيد عن ٩٠ مقعدا من أصل ١٢٠.

وقد يكون هذا مؤشرا إلى رغبة الجمهور في التصويت للكتل الكبيرة، ففي هذه الانتخابات تم تفكيك ثلاثة تحالفات انتخابية كانت ثلاث شرائح من ذوي حق التصويت، وكانت أولى عمليات التفكيك تحالف «المعسكر الصهيوني»، الذي كان يضم حزب العمل وحزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، وقد حصل هذا التحالف في الانتخابات السابحة العام ٢٠١٥، على ٤٤ مقعدا، من بينها ١٩ مقعدا لصالح حزب العمل الذي حقق أعلى نتيجة له منذ العام ١٩٩٩.

وقد بادر لتفكيك هذا التحالف رئيس حزب العمل آفي غباي، حينما أظهرت الاستطلاعات أن التحالف سيحصل على ما بين ١٢ إلى ١٤ مقعدا. والقي غباي اللوم على شريكه ليفني، فبادر إلى تفكيك التحالف، ولم تنجح ليفني في إيجاد شريك جديد لها، واختارت مغادرة المنافسة البرلمانية واعتزال الحياة السياسية. في المقابل هبط حزب العمل مباشرة إلى ما دون حاجز ١٠ مقاعد في استطلاعات الرأي، ليحصل في نهاية المطاف على ٦ مقاعد، وحقق الأخير نصرا بفعل اتفاق فائض الأصوات مع حزب ميرتس. وهذه نتيجة تعد عقابا على تفكيك هذا التحالف.

وعملية التفكيك الثانية كانت تحالف «البيت اليهودي»، الذي كان يضم ثلاثة أحزاب مركزها الأساسي في المستوطنات، ولم يكن ما يبرر هذا التفكيك، خاصة وأن استطلاعات الرأي كانت تمنح التحالف ما بين ١١ إلى ١٤ مقعدا برلمانيا، بدلا من ٨ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥. إلا أن زعيم التحالف، وزير التعليم نفتالي بينيت ووزير العدل أييلت شاكيد، بادرا للانشقاق، متوجهين إلى قوة التحالف بقوتيهما وأنهما لا يريدان سطوة التيار الديني الصهيوني المتشدد دينيا على القائمة. وفي نهاية المطاف عوقب بينيت وشاكيد، اللذين لم يجتازا نسبة الحسم، بل بل لمسألهما، إذ ابتعدا عنها بنحو ١٤٧٠ صوتا. كما أن تمثيل هذه التحالف بات ٥ مقاعد، هي من نصيب قائمة تحالف «اتحاد أحزاب اليمين»

الحالية (أقرأ مادة موسعة ص ٢).

الحريديم

ليست هذه هي المرة الأولى التي ينسب فيها المتدينون المتمزتمون الحريديم استطلاعات الرأي، فهذا الجمهور ليس مرثيا بالقدر الصحيح في الاستطلاعات. وطوال معركة الانتخابات، وقبلها بأشهر طويلة جدا، تنبأت استطلاعات الرأي بأن يحصل حزب شاس على ما بين ٤ مقاعد وحتى ٥ مقاعد، ومنها ما بالغ بتوقع عدم اجتياز شاس نسبة الحسم. في المقابل فإن استطلاعات الرأي صدقت مع الكتلة الثانية يهدوت هتورا، ومنحتها طيلة الوقت ٧ مقاعد.

وقد عملت التجربة أن شاس التي تنتشر في أحياء الفقر، لديها أصوات لا تستطيع استطلاعات الرأي الوصول إليها، وعادة هي بحجم مقعد أو أكثر، لكن من المقاعد، هو انسحاب المنشق عن الحركة إيلي يشاي من المنافسة الانتخابية، ففي انتخابات ٢٠١٥ نجح في اقتطاع مقعدين كاملين من شاس. كما أن حزب «كولانو» بزعامة الشرقي موشيه كلون اقتنص هو أيضا في ٢٠١٥ مقعدين من جمهور مصوتي شاس بالأساس في البلدات والأحياء ذات الأغلبية المطلقة لليهود الشرقيين.

لذا بالإمكان القول إن نتيجة شاس كانت واحدة من مفاجات هذه الانتخابات بالنسبة لاستطلاعات الرأي العام.

الليكود بات القوة التي تتزعم اليمين الاستيطاني من دون منافس، وأن شركائه عبارة عن فئات كتل صغيرة، وهذا هو المشهد الذي سعى له نتنياهو منذ فترة طويلة، حينما حاول خلال الولاية البرلمانية المنتهية خفض نسبة الحسم، ليعيدها إلى مستوى ٧٢٪.

ومن المفارقة أن أول المعارضين على هذه الخطوة كان وزير التعليم نفتالي بينيت وشريكه وزيرة العدل أييلت شاكيد، اللذان اكتويا بنار هذه النسبة، بأقوى مشهد بالنسبة لهما، فقد حرقا ما يزيد عن ١٣٨ ألف صوت، وابتعدا عن نسبة الحسم بحوالي ١٤٧٠ صوتا، كما ذكر سابقا. والمفوز الثاني لنتنياهو وحزبه هو بتشكيل الحكومة المقبلة، لكن على الرغم مما حققه الليكود، فإن حكومته في حال استندت على الشركاء الحاليين، من أحزاب اليمين الاستيطاني المتطرف والمتدينين المتمزتمين الحريديم، سيكون مصيرها مرتبطا بكل واحدة من هذه الكتل، وهذا ما قد يهدد بأزمات مستقبلية، على مستوى القضايا الداخلية، وما سيزيد العقبات أمام نتنياهو هو شكل توزيع الحقائق الوزارية الرفيعة، خاصة وأن شخصيات كبيرة في الليكود تطمح للحصول عليها.

ومن الصعب رؤية أن يتجه نتنياهو نحو حكومة واسعة تضم قائمة «أزرق أبيض»، لأنه ليس بحاجة لحكومة كهذه، ستقاسمه فيها القائمة الكبيرة الثانية «كعكة الخكم»، ولهذا فإن الاحتمال الأقوى هو أن يتجه نتنياهو نحو حكومة مع شركائه القائمين في الحكومة

الذي كان الرهان الأولي عدم اجتيازه نسبة الحسم. أما التحالف الثالث الذي تم تفكيكه، فهو في القطب الأخر للحلبة البرلمانية، تحالف القائمة المشتركة، الذي ضم ٤ أحزاب ناشطة بين فلسطينيي الداخل. وقد بادرت للخروج من التحالف الحركة العربية للتغيير برئاسة أحمد طيبي، ليبدأ جدل واسع النطاق حول موازين القوى، بموازاة مساع متشعبة لإعادة زاب الصعد. ولاحقا جرى إبرام اتفاق بين الحركة الإسلامية الممثلة بالقائمة الموحدة مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ولم تنجح كل الجهود والمساعي لإعادة بناء القائمة المشتركة. وجرى تبادل الاتهامات بين الأطراف المختلفة، وفي نهاية المطاف تم خوض الانتخابات بقائمتين، الأولى «الموحدة-التجمع»، والثانية «الجهة الديمقراطية-العربية للتغيير»، التي حصلت على ٦ مقاعد، مقابل ٤ مقاعد للقائمة الأخرى.

وهذا يعني أن هذا التحالف خسر ٣ مقاعد ثمينة، ناجمة عن هبوط نسبة التصويت من ٦٢٪ في انتخابات ٢٠١٥، إلى نسبة ٥٤٪ في الانتخابات الأخيرة، وبسبب هبوط نسبة التصويت برزت نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية التي وصلت إلى ٣٣٪. وحسب التقديرات، فإن المتنوعين عن التصويت في ما لو توجهوا إلى صناديق الاقتراع لكانوا صوتوا إلى واحدة من القائمتين.

نتنياهوو يحقق فوزا مزدوجا

حقق شخص بنيامين نتنياهو، ومن ثم حزبه الليكود، في هذه الانتخابات انتصارا مزدوجا. الأول أن حزب

تحليلات إسرائيلية

ما هي أبرز التحديات الأمنية التي ستواجهها حكومة نتينياهو الخامسة؟

الميزانية الأمنية
أشار المحلل العسكري لصحيفة «معاريف» إلى أن الحكومة المنتهية ولايتها منحت استقرارا غير مألوف للجيش والمؤسسة الأمنية، بعد سنوات طويلة عمل خلالها الجيش من خلال ميزانية ثابتة، سمحت له بتحقيق الخطة المتعددة السنوات (خطة دجون) بالكامل، وكانت النتيجة مزيدا من المشاريع، والمخزون والتدريبات، وارتجالاً أقل. ويعمل الجيش الآن على وضع خطة جديدة متعددة السنوات للأعوام الخمسة المقبلة، يجب أن تبدأ في السنة القادمة. وتحقيقتها مرتبط بإطار الميزانية التي ستطلب التوصل إلى اتفاقيات جديدة مع وزارة المالية، وهذا سيقدر بناء على الوضع الاقتصادي، والمالية، وبالاستناد إلى الأرقام، وعلى خلفية العجز الكبير الذي تركته الحكومة المنتهية ولايتها، ستضطر الحكومة الجديدة إلى القيام بتقليصات مؤلمة في الميزانية بما فيها الأمن، وذلك سيعقد حياة الجيش، ويمكن أن يعيد الوضع الذي كان موجودا عشية عملية «الجرف الصامد» (الحرب ضد غزة في العام ٢٠١٤)، أي الحاجة إلى وقف التدريبات، أو وقف زيادة القوة، وبسري هذا المحلل من الأفضل أن تتمتع الحكومة مع وضع الحلول المؤقتة، وأن تقوم فسيقا بوضع المؤسسة الأمنية داخل إطار واضح حتى لو كان مقلما، للسماح لها بالتصرف بطريقة منظمة وبمفع الارتجال.

السنوات الأخيرة على «هدوء نسبي» على الرغم من حدوث عدد غير قليل من الأحداث التي هددت بإسعالها من جديد (نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الوضع في قطاع غزة وسعي «حماس» للدائم لشن هجمات انطلاقا منها)، وتدعي أن الجمهور الفلسطيني أظهر اهتماما قليلا بالموضوع السياسي عامة، وأنه مشغول بالحياة نفسها، وفي الأساس بمصدر الرزق. ويعتقد عدد من المحللين أن «صفقة القرن» للرئيس الأميركي دونالد ترامب، التي من المفترض أن تُعرض قريباً، يمكن أن تغير الوضع. وأشار بعضهم إلى أن الرهان في إسرائيل هو أن تكون الصفقة تلك بمثابة نهاية لعهد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأن من المنتظر أن يقسم الصراع على وراثته الشارح الفلسطيني. وفي الجانب الإسرائيلي، سيكون المطلوب بعد سنوات من الجمود نقاش حقيقي لمسائل الحل المرغوب فيه في الضفة الغربية، على خلفية وعد نتينياهو في الانتخابات بضم المستوطنات اليهودية الواقعة وراء الخط الأخضر.

أما التحدي الأمني فسيكون اجتياز هذا كله من دون ارتفاع حاد في حجم الهجمات ومن دون ثورة شعبية، وهذه مهمة غير بسيطة إذا ما ضعفت السلطة الفلسطينية. وبموجب ما يؤكد البعض سيكون المطلوب من إسرائيل المحافظة على التنسيق مع أجهزة الأمن الفلسطينية، وفي الأساس تقديم أفق اقتصادي للمواطنين، لإبقاء أغليتهم خارج دائرة العنف.

ودفعها إلى نقطة الحسم، إذ سيكون المطلوب منها أن تختار إما البقاء وحيدة ومنبوذة، وإما أن تتنازل ليس فقط عن المشروع النووي، بل أيضا عن مشروع الصواريخ البعيدة المدى، وعن نشاطها المكثف لـ«نشر الإرهاب» في منطقة الشرق الأوسط.

وبحسب التحليلات في هذه الأثناء، وعلى الرغم من متعددة ما تزال إيران صامدة، وبيروز نشاطها بحجم متزايد في اليمن، والعراق، وسورية، ولبنان، وقطاع غزة. وفي السنوات الأخيرة استغلت إسرائيل الحرب الأهلية في سورية لمحاربة مساعي إيران للتمركز فيها وإقامة قاعدة متقدمة، لكنها اليوم مضطرة إلى فحص سياساتها من جديد بطريقة تسمح لها، من جهة، بالمحافظة على حرية نشاطها العملائي، ومن جهة أخرى، بمنع حدوث تعقيدات لا ضرورة لها في الأساس مع روسيا، وطبعاً مع حزب الله في لبنان، وهذا خط دقيق يمكن أحياناً أن ينزلق إلى اشتباكات علنية. وكما في الماضي، نتائج اللعبة سيدهدا تضافر الاستخبارات والقدرة العسكرية، مع غطاء استخباراتي-اقتصادي - إعلامي.

ويعتقد عدد من المحللين أن ثمة شكاً في نجاح إسرائيل في إبعاد إيران تماما عن القطاع الشمالي، لكن التحدي هو أن تبقى إيران في المستقبل أيضا ضعيفة، من دون قواعد وقدرات، بعيداً عن الحدود مع إسرائيل.

الضفة الغربية

تشير التحليلات إلى أن الضفة الغربية حافظت في

والبنى التحتية تنهار، والياس في ذروته، وتخاف حركة «حماس» من وقوع مواجهة، لكنها تخاف أكثر من شعبها الذي يبدي علامات متزايدة تدل على الضيق والضائقة. وفي ظل غياب القدرة على إيجاد حلول، من المعقول أن تعود الحركة مجدداً إلى تحدي إسرائيل، في محاولة للدفع قدما بتسوية واسعة تشمل إعادة إعمار عميقة للقطاع.

وقال المحلل العسكري لصحيفة «يسرائيل هيوم» يوفاي ليمور إن إسرائيل وافقت على مثل هذه التسوية شرط أن تتضمن نزعا للسلاح، وهي خطوة من المشكوك فيه أن توافق «حماس» عليها، والبدل سيكون العودة إلى القتال، وهي خطوة حاول الطرفان الامتناع عنها، لكن ثمة شك في أنهما يستطيعان الاستمرار فيها وقتا طويلا. فلقد نال نتينياهو أغلبية ساحقة في مختلف المدن القريبة من غزة - سدريوت، أشكلون، نتيفوت، أوفاكيم؛ والأن ستطلب منه هذه المدن تحقيق الأمن. ومضى المحلل نفسه قائلاً: «قبل حدوث ذلك من الأفضل أن تبلور الحكومة الجديدة لأول مرة استراتيجيا شاملة للقطاع الأمر الذي سيضمن تحقيق الأهداف، وعلى رأسها قرار يتعلق بحماس وهل هي سلطة شرعية أم هدف يجب إسقاطه.»

إيران

أشارت تحليلات إلى أن إعلان الولايات المتحدة أخيراً أن الحرس الثوري الإيراني هو تنظيم إرهابي يزيد الضغط على طهران. ورات أن هذه محاولة أخرى لعزل إيران،

قالت تحليلات إسرائيلية متطابقة إن حكومة بنيامين نتينياهو الرابعة المنتهية ولايتها تركت لورنتها حكومة نتينياهو الخامسة وضعا أمنياً يعتبر مريباً نسبياً، لكن أيضاً تركت بعض المشكلات والمسائل التي لا يمكن تأجيلها، وتتطلب حالياً معالجة وذاً مركزين. وأكدت أن هذين الأمرين سيقترران إلى حد كبير أيضاً وفق هوية وزير الدفاع الذي سيعين، على افتراض معقول أنه سيكون من الصعب على نتينياهو، لأسباب ائتلافية وحزبية، الاستمرار في الاحتفاظ بحقيبة الدفاع، وأن مدى استقلالية وزير الدفاع الجديد سينعكس مباشرة على صورة الجيش وعلى الطريقة التي سيواجه فيها التحديات الأمنية في المنطقة.

وفيما يلي خريطة هذه التحديات الأمنية كما ارتسمت في عدد من التحليلات التي نشرت في وسائل إعلام إسرائيلية بعد انتهاء الانتخابات:

قطاع غزة

بعد سنة عاصفة، وقبل لحظة من الانفجار، جرى التوصل قبل نحو ثلاثة أسابيع إلى تهدئة في غزة وحدث هذا بعد إطلاق صواريخ على منطقة غوش دان (وسط إسرائيل) وعلى موشاف مشميرت، واستئناف يومي لمستوطنات غلاف غزة، ما استلزم تدخلاً أجنبياً مكثفاً مصرياً في الأساس، وأيضاً من جانب الأمم المتحدة وقطر. لكن ما تم التوصل إليه هو عبارة عن دواء تخديري فقط. فمشكلات غزة عميقة ومتجذرة، البطالة مرتفعة جداً،

موجة غلاء تسبق عيد الفصح العبري

قالت تقارير صحافية ميدانية إن موجة غلاء لأسعار المنتوجات الغذائية بدأت بضرب السوق، قبل عيد الفصح العبري، وأن الغلاء طال بشكل خاص المنتوجات المستهلكة في هذا العيد، في حين أن السوق الإسرائيلية تنتظر موجة غلاء أوسع وأشمل ستندلع في الشهر المقبل، أيار.

وحسب فحص ميداني لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، فإن أسعار المنتوجات الغذائية المتعلقة بعيد الفصح العبري سجلت ارتفاعا بنسبة ١٥٪، مقارنة مع ما كان في ذات العيد في العام الماضي. وبموجب تحقيق الصحيفة فإن سلة مشتريات العيد التي كانت كلفتها في العام الماضي ٧٥٠ شيكلا (٢٠٧ دولار)، باتت كلفتها في هذه الأيام ٨٥٥ شيكلا (٢٣٦ دولار). وتقول الصحيفة إن الغلاء قائم في كل شركات التسوق، وحتى التي تنافس على الأسعار الأقل، مثل شبكة التسوق «رامي ليفي»، التي سجلت هي أيضا ارتفاعا تجاوز ١١٪ في كلفة ذات سلة المشتريات.

وحسب الصحيفة، فإن ما ساهم في رفع كلفة سلة المشتريات هو تراجع شبكات التسوق عن حملات خصم كبيرة كان قائما في السنوات الماضية. وكانت شركة الألبان الإسرائيلية الأضخم «توفا» التي تحتكر أكثر من ٥٠٪ من سوق الألبان والأجبان ككل، ونسبة أعلى في ما يخص الحليب وحده، أكدت أنها سترفع أسعار الحليب بنسبة ٣٪ في مطلع شهر أيار المقبل، أي مباشرة بعد عيد الفصح العبري، بعد أن صادقت لها المحكمة العليا على رفع كدها، خلافا لموقف وزارة الاقتصاد.

ووفق التجربة، فإن رفع أسعار الحليب سيجر خلفه رفع مشتقات الحليب، فيما ستلتحق باقي الشركات بهذه الخطوة، وترفع أسعار منتجاتها بنسبة كهذه أو قريبة منها، وهذا يدل على أنه لم يعد هناك وجود للمنافسة على الأسعار، بمعنى حينما ترفع الشركات الاحتكارية أسعارها، تلتحق بها الشركات الأصغر منها.

ديون العائلات الإسرائيلية ارتفعت

بنسبة ٤رأ٪ في العام الماضي!

عبرت الأوساط الاقتصادية عن ارتياحها من لحم وتيرة ارتفاع ديون العائلات للاحتياجات الاستهلاكية، عدا القروض الإسكانية، في العام الماضي ٢٠١٨ بنسبة ١رأ٪، مقارنة مع العام ٢٠١٧، الذي ارتفع فيه حجم الديون بنسبة ٤٪، ومنذ العام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧ ارتفع بنسبة ٥٤٪. وفي السنوات الأخيرة، تحولت مسألة ديون العائلات إلى هاجس في الأوساط الاقتصادية، وبشكل خاص في بنك إسرائيل المركزي الذي حذر مرارا مما أسماها «فقاعة الديون»، بحيث تصل إسرائيل إلى وضع تزداد فيها نسبة عدم احترام التزامات المالية، ما سيدرج أزمة مالية خطيرة في الاقتصاد. ويرى خبراء أن هذه الديون قد تشكل لاحقا أزمة اقتصادية، في حال عادت الفائدة البنكية إلى مسار الارتفاع.

وفي السنوات القليلة الأخيرة تعمل الكثير من المؤسسات المالية التجارية، وأولها البنوك وشركات بطاقات الاعتماد، ثم شركات التأمين، على تقديم ديون بشروط متنوعة، وفي فترات عديدة تكون منافسة شديدة على الفوائد البنكية، وهذا ما لعب دورا في الارتفاع الحاد في ديون العائلات في السنوات الأخيرة، إلى جانب ارتفاع حجم القروض الإسكانية بفعل ارتفاع أسعار البيوت.

وبموجب تقرير بنك إسرائيل، فإن حجم ديون العائلات العام بما فيها القروض الإسكانية تجاوز حاجز ٥٥٧ مليار شيكل، ما يعادل ١٥٤ مليار دولار، من بينها ١٥٨ مليار شيكل، ما يعادل تقريبا ٤٤ مليار دولار، للاحتياجات الاستهلاكية، بما فيها السيارات.

والارتفاع الحاصل في العام ٢٠١٨ يعد أقل بكثير من وتيرة ارتفاع ديون العائلات في السنوات الأخيرة، وتراجع الوتيرة جاء بعد سلسلة إجراءات أقدم عليها بنك إسرائيل، والرزم بها البنوك والشركات والمؤسسات المالية التي تقدم اعتمادات للجمهور، مع تركيز خاص على قطاع بيع السيارات وتمويل القروض. ففي العام ٢٠١٧ ارتفع حجم ديون العائلات بنسبة ٤٪، مقارنة بالعام ٢٠١٦، الذي سجل

هو أيضا ارتفاعا كبيرا. كما تبين أن حجم ديون العائلات ارتفع من العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٦ بنسبة ٥٠٪، ما يعني أن عبء تسديد غالية هذه القروض ما زال قائما. وما شجع العائلات على هذه القروض نسب الفوائد التي تعد أقل بكثير مما كان قائما حتى قبل بضع سنوات، ولهذا فإن العائلات لا تسارع لتسديد كامل القروض، وبشكل خاص القروض الجارية، وهذا نمط ليس موجودا إلا في إسرائيل وعدد محدود من دول العالم.

وهو نظام «المايوس» (سليبي) في الحسابات الجارية، بحيث يحظى زبون البنك بحجم اعتماد ثابت في حسابه، يسمح له بأن يكون حسابه في دين دائم، بموجب حجم راتبه أو رواتب العائلة في الحساب الواحد، وقدرة العائلة على التسديد.

وما ساهم في لحم وتيرة ارتفاع الديون سلسلة إجراءات فرضها بنك إسرائيل على قطاع بيع السيارات، التي كانت فيها شركات تقدم تمويل كامل للسيارات الجديدة، وهذا ما ساعد على تسجيل ذروة غير مسبوقة في كمية السيارات، وفي السنوات الثلاث الأخيرة الماضية يحوط عدد السيارات الجديدة في محيط ٣٠٠ ألف سيارة سنويا.

فقد أصدر بنك إسرائيل تعليمات تقضي بتشديد الشروط على الحصول على قروض للسيارات، وخاصة إجراء تحليلات أدق لمخاطر قروض كهذه، تحسبا لنشوء فقاعة قروض سيارات تنعكس سلبا على استرداد القروض من الجمهور، ومن بين ما فرضه البنك المركزي، اعتماد ٦٠٪ من تقدير تخمين سعر السيارة لدى بيعها، للأخذ بالحسبان قدم السيارة حتى بيعها، أو تراجع قيمتها لأسباب كهذه أو تلك.

أعلن بنك إسرائيل المركزي في تقرير جديد أن نسبة النمو الاقتصادي في العام الماضي ٢٠١٨، بلغت ٣ر٣٪، وهي أقل من نسبة النمو في العامين الأسبقين، ٣ر٥٪ في ٢٠١٧، و٤٪ في ٢٠١٦. ويحذر البنك من استمرار انخفاض نسب النمو في المستقبل إلى ما هو أقرب للركود، إذا لم تقدم الحكومة على إجراءات لتحفيز النمو. في المقابل فإن العجز في الموازنة العامة يستفحل أكثر، ما دفع خبراء اقتصاديين ومحللين إلى التحذير مما هو أسوأ للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد حذر بنك إسرائيل المركزي، في تقرير خاص صدر في الأيام الأخيرة، من أن الاقتصاد الإسرائيلي يتدحرج نحو ما هو أقرب إلى الركود الاقتصادي، في حال لم تتخذ الحكومة إجراءات جوهرية ذات قدرة على رفع الإنتاجية، وزيادة المشاركة في العمل، خاصة بالذكر جمهور المتدينين المتردئين «الحريديم»، الذين نسبة مشاركة رجالهم في سوق العمل تقل عن ٥٠٪، لدوافعهم الدينية، في حين أن النساء العربيات محرومات من فرص العمل، ونسبة مشاركتهن بالكاد تصل إلى ٣٧٪.

ويقول البنك في تقريره إن معدل النمو الاقتصادي السنوي من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١٦، كان في حدود ٣ر٣٪ سنويا، ومن شأن هذا المعدل أن يهبط إلى نسبة ٢ر٧٪ سنويا، من العام ٢٠١٧ وحتى العام ٢٠٣٥. وهذه نسبة تقارب الركود الاقتصادي، لأن نسبة التكاثر السكاني الطبيعي السنوية في حدود ٢٪، وهي الأعلى بين الدول المتطورة.

ويعود ارتفاع نسبة التكاثر إلى نسبة الولادة العالية جدا لدى جمهور المتدينين الذي يشكل حوالي ٣٠٪ من الجمهور اليهودي، مانصفا بين

تيار الحريديم، والتيار الديني الصهيوني، وتصل نسبة التكاثر بين الحريديم إلى ٣ر٨٪ سنويا، ولدى التيار الديني الصهيوني إلى ٢ر٨٪. أما نسبة التكاثر بين العرب، الذين يشكلون قرابة ١٨٪ من السكان، فإنها في هبوط مستمر، وبلغت في السنوات القليلة الأخيرة ٢ر٦٪.

ويقول محللون إن إسرائيل ليس بمقدورها أن تدعي بأن نسب النمو الاقتصادي لديها أعلى من باقي الدول المتطورة، لأن نسبة التكاثر السكاني هي الأعلى من بين الدول المتطورة، خاصة في أوروبا الغربية. والمؤشر على هذا هو عدم ارتفاع مستوى المعيشة. كما أن معدل الفرد من الناتج العام يراوح مكانه منذ سنوات، وهو يتراوح ما بين ٣٧ ألفا إلى ٣٨ ألف دولار.

ويقول البنك المركزي إن على الحكومة أن ترصد ميزانيات من شأنها أن تدفع الفئات التي لا تشارك في العمل بنسبة موازية للفئات الأخرى إلى سوق العمل، وزيادة الإنتاجية في العمل. ويطلب البنك زيادة سنوية بما تعادل ٨ر٣ مليار دولار، ترصد في البنى التحتية، واستثمارات من شأنها أن تخلق أماكن عمل. ومن بين هذه الميزانية حوالي ٤ر٣ مليار دولار زيادة لميزانية جهاز التعليم، من أجل سد الفجوات ومساعدة الشرائح الفقيرة والضعيفة على تحقيق تحصيل دراسي وعلمي أكبر. ويتصدد البنك في تقريره جمهور المتدينين المتردئين، الذين طلابهم يتعلمون في مدارس خاصة بطوائفهم، وهي تتبع منهاجا خاصا بها بعيدا عن المواضيع العصرية، وبالذات الرياضيات، ما يجعل غالبيتهم ليست قادرة على الانخراط لاحقا في الجامعات. في حين أن قلة الميزانيات لجهاز

التعليم العربي، وعدم قدرة نسبة عالية من الجمهور العربي على تمويل البرامج اللامنهجية، يخلقان فجوات في مستويات التحصيل العلمي، وهذا ينعكس سلبا على معدلات الانخراط في الجامعات. وتدل كل نتائج الامتحانات الاختبارية لمستويات الطلاب عامة، على المستويين المحلي والعالمي، أن نسب النجاح بين اليهود موازية لتلك القائمة في الدول المتطورة، بينما معدلات التحصيل لدى العرب أقرب إلى الدول النامية، وبالذات بسبب ضعف التحصيل في المناطق الأشد فقرا، وخاصة بلدات صحراء النقب، التي يشكل سكانها قرابة ١٥٪ من فلسطيني الداخل.

ويقول البنك إن زيادة ميزانية التعليم بنسبة ١٪ من حجم الناتج العام (٣ر٤ مليار دولار) من شأنها أن تقرب إسرائيل إلى معدل الصرف على جهاز التعليم القائم في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD. ويرأي البنك، فإن الزيادة السنوية بقيمة ٣٠ مليار شيكل (٨ر٣ مليار دولار) على البنى التحتية والتعليم وخلق أماكن عمل، من شأنها أن ترفع المعدل السنوي للنمو الاقتصادي إلى ٦٪.

تفاقم العجز وتراجع الضرائب

من ناحية أخرى أعلنت وزارة المالية أن العجز في الموازنة العامة بلغ في نهاية آذار نسبة ٤ر٣٪ من حجم الناتج العام في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، وعلى الرغم من أن هذا هو تحسن طفيف جدا عما كان في نهاية شهر شباط، ٣ر٥٪، إلا أن توقعات الخبراء، بمن فيهم خبراء في وزارة المالية، تشير إلى أن العجز سيواصل ارتفاعه، وقد يرسو في نهاية السنة الحالية عند مستوى ٣ر٦٪، في حين أن نسبة

سنوات حكم نتنياهو: هل كانت إيجابية أم سلبية للاقتصاد؟

*ينتهي بنيامين نتنياهو عشر سنوات في الحكم مع ذروة في النمو الاقتصادي وهذا جيد،

إلا أن المقياس الأدق من ناحية خبراء الاقتصاد هو معدل الفرد من الناتج العام، وهو يراوح مكانه منذ ٢٠١٤*

التي تتحدث عنها الكاتبة هي خطة خمسية، والمبلغ المذكور يشمل ميزانيات قائمة أصلا في الموازنة العامة، وقد اعترف وزير المالية في حينه موشيه كحلون بأن المبلغ الإضافي لا يتعدى ٢٥ مليار شيكل، ٦٩٠ مليون دولار، تقسم على خمس سنوات (المحزر). وبالإمكان أن نضيف إلى هذا قانسون تقويد الاحتكارات، وأيضا القانون الذي ينظم الاحتكارات في قطاع الغاز، وما يرافق هذا من شروط التصدير والضرائب المترتبة عليه. وكذلك الجهود التي بذلت من أجل خفض غلاء المعيشة، من خلال توسيع نطاق الاستيراد، وإضافة إجراءات وقبول على الاحتكارات. لقد كانت هناك إجراءات في السنوات العشر الأخيرة، لكن على نطاق ضيق، فلا يقترب أي من كل هذه الإجراءات من الإجراءات الضخمة التي دفعت بإسرائيل نحو مسارات النمو الاقتصادي. والمطلوب الآن إجراءات أضخم كي يواصل النمو ويزداد، ومن ضمن هذه الإجراءات العمل على زيادة الإنتاجية للفرد في العمل، وزيادة اندماج الحريديم في سوق العمل، وهذه قضايا لم تجد لها حلا، ومنها مشاكل

تتفاقم، وليس صدفة أن محافظ بنك إسرائيل المركزي الجديد عرض توقعات متكدرة للمستقبل، فالبنك يتوقع تراجعاً في نسب النمو، من حيث معدل الناتج للفرد، رغم أن ارتفاع النمو كان بوتيرة بطيئة حتى الآن. وهذا يعني بالنسبة لإسرائيل أنها أمام مرحلة سيتراجع فيها مستوى المعيشة، وستتعد عن حلمها بأن تكون «واحدة من أفضل ١٥ دولة في العالم»، وبحسب هذه التوقعات، ستكون أعجوبة إذا ما بقيتا في المكان ٢٣ في العالم.

لربما هناك من يستخف بتقديرات بنك إسرائيل، لكن هذه التقديرات شائعة أيضا بين الكثير من خبراء الاقتصاد.

(*) محللة اقتصادية من صحيفة «ذي ماركر»، ترجمة خاصة



صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليحل

«أزرق أبيض»: تحالف انتخابي تنتظره تصدعات وحتى احتمال الانشقاق!

«تحالف «أزرق أبيض» اكتمل قبل ٤٨ ساعة من إغلاق باب الترشيحات وهذا يدل على أنه ليس متجانساً*التحالف يضم نواباً من اليمين الاستيطاني المتطرف

وحتى ما يسمى «اليسار الصهيوني»* ٣١ نائباً سيكونون منصاعين لتوافقات القادة الأربعة*نتنياهو هو لن يهدأ حتى يشق التحالف في حال طال زمن الولاية البرلمانية*



'أزرق أبيض' تحالف مهيباً للانشقاق.

الجمعي لنواب الكتلة في كل واحدة من عمليات التصويت، ومن أصل ١١ نائباً في الكتلة في الولاية المنتهية، لاحظنا ثلاثة نواب كان أدأهم أخف وطأة من باقي زملائهم في نفس طويل، يتحمل الجلوس في مقاعد المعارضة لفترة ليست

محددة، فما أن تكمل الولاية البرلمانية فترتها القانونية، أربع سنوات ونصف السنة، وهذا صعب جدا، ومرتبط بمصير ملفات فساد نتنيهاو، أو أن تحصل تقلبات سياسية جوهرية واستراتيجية، ترافقها طلبات من وراء المحيط، من واشنطن، كالمطلب بتوسيع الحكومة من أجل تمرير «صفقة القرن» بشكل أحادي الجانب من إسرائيل.

كيف ستعمل المركبات الثلاث

في تفاصيل هذا العرض للأحزاب الثلاثة منها ما سيكون مصدر خلافات داخلية بين نواب الكتلة في قضايا جوهرية، وبالذات حينما يبدأ الكنيست في بحث وتشريع قوانين عنصرية وداعمية للاحتلال والاستيطان، ومن بينها النية لفرض «السيادة الإسرائيلية» على الكتل الاستيطانية في الضفة، وعلى المستوطنين، والقصد على المستوطنات الصغيرة الواقعة خلف جدار الاحتلال في الضفة.

لكن علينا عدم الذهاب كثيرا في هذا المجال، لأن النواب الـ ٣١ على الأغلب سيكونون منصاعين للقادة الأربعة الذين يقودون التحالف، وهم رؤساء الأحزاب الثلاثة المذكورة، ورابعهم رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، بمعنى أن الأمور الخلافية سيتم حسمها بين هذه الرباعية، بقدر ما ستبقى هذه الرباعية متماسكة.

ومسألة تماسك الرباعية هي الرهان الأكبر لهذا التحالف، فنحن نتحدث عن ثلاثة جنرالات، كانت في أيديهم حتى وقت قريب المفاتيح الأشد خطورة، ولهم ظهور شبه يومي في الإعلام الإسرائيلي وواجهة السياسة بشكل عام، ورابعهم من كان وزيرا للمالية، يائير لبيد، ولربما سيظهر بخطورة على مستقبله في أن يبقى لسنوات أخرى في صفوف المعارضة الخلفية، وهنا المسألة ليست شخصية، بل الجهات التي أرسلت هذه الأسماء، وبالذات حيتان مال، وتنتظر منها

منذ أن انشا الحزب كانت تمنحه استطلاعات الرأي ما بين ٤ مقاعد، أو عدم اجتياز نسبة الحسم، وقد اختار معه اثنين من أشد المتطرفين في اليمين الاستيطاني، د. يوئز هندل، العامل في معهد الأبحاث للاستراتيجية الصهيونية، وهو معهد يميني متطرف، والثاني من كان سكرتيرا للحكومة نتنيهاو ٢٠١٣-٢٠١٥، تسفي هاوزر.

ولهذا فإن هذا الفريق الصغير في الكتلة البرلمانية التي تضم ٣٥ نائبا، سيكون المؤشر الأبرز لليمين الاستيطاني، ومن المتوقع لهم أن يشاركوا في مشاريع القوانين الداعمة للاحتلال والاستيطان خلال سير عمل الولاية البرلمانية.

«مناعة لإسرائيل»

حزب «مناعة لإسرائيل» أقامه رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس الذي خلع البرزة العسكرية في العام ٢٠١٥، وهو من تعيين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لكن منذ أن غادر منصبه العسكري جرى الحديث عن أن وجهته نحو السياسة. وعلى مدى فترة طويلة كانت تكهنات حول الإطار الذي سيختاره، فهل سينضم لحزب العمل وينقذه من حضيضه، أم أنه سيكون ثانيا مع حزب «يوجد مستقبل»، وأنه سيتهج لإطار جديد، وهذه خانات تدل على أن غانتس سيختار ما يسمى اليمين الوسطي المعتدل، بحسب المقاييس الإسرائيلية.

والأسماء التي أحضرها غانتس معه إلى قائمته، منها شخصيات عسكرية برزت على الساحة الإسرائيلية العامة، إضافة إلى إعلاميين وعلاميات، وبالذات شخصيات تحاكي الجمهور العلماني في ما يسمى إسرائيليا مجازا «دولة تل أبيب». ولذا فإن برنامج التحالف الذي أسموه «أزرق أبيض» فيه جوانب علمانية عديدة، تردع المتديدين والمتدينين المترزمين عن الاقتراب من هذا التحالف.

«يوجد مستقبل»

هذا الحزب الذي أسسه الصحافي يائير لبيد تمهيدا لانتخابات ٢٠١٣، أثبت خلال الولاية المنتهية ٢٠١٥، ورغم جلوسه في صفوف المعارضة، أنه حزب يمين متشدد، ويفازل كثيرا اليمين الاستيطاني، رغم وجود نواب من المحسوبين على ما يسمى «اليسار الصهيوني» فيه. وهذا الحزب يسجل عليه قانون سلب ونهب أموال الضرائب الفلسطينية، التي تجبها السلطات الإسرائيلية عند المعابر الدولية. ويقضي القانون باحتجاز أموال من الضرائب بذات قيمة المخصصات السنوية التي تدفعها السلطة أو منظمة التحرير الفلسطينية أو أي جهة من طرفيها للأسرى في السجون وعائلاتهم، وللأسرى المحررين، وعائلات الشهداء، وغيرهم. وحسب التقديرات فإن الحديث يجري عن أكثر من ١٣٠ مليون دولار سنويا.

أضف إلى هذا أن حزب «يوجد مستقبل» بادر من صفوف المعارضة إلى مشروع قانون يقضي الأول منها بطرد عائلات المقاومين المقدسيين من مدينتهم إلى الضفة، والثاني يقضي بفرض شبه إقامة جبرية على عائلات المقاومين من الضفة، بحيث يكون مجسورا عليها ومغادرة بلداتها. إضافة إلى تدمير بيوتها.

وبحسب الرصد الذي أجريناه في مركز «مدار» للقوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، فإن كتلة المعارضة «يوجد مستقبل»، أيدت أكثر من ٢٣٪ من القوانين العنصرية الداعمة للاحتلال والاستيطان، ورفضت ٢٢٪ فقط من هذه القوانين، فيما تغيبت عن ٤٩٪ منها، وبالنسبة للمعارضة فإن التغيب عن التصويت هو بمثابة دعم غير معلن، وعدم رغبة بالتصويت ضد هذه القوانين. وهذه النسب هي الجهد

كتب ب. جرابيسي:

سعى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو طيلة الوقت إلى تفتيت التحالفات الحزبية، التي كانت قائمة في الولاية البرلمانية المنتهية، والتي تشكلت تمهيدا لانتخابات ٢٠١٥، بهدف أن يكون الليكود الكتلة البرلمانية الأكبر من دون منافس. وعلى الرغم من تفتت ثلاثة تحالفات، أحدها في ائتلاف اليمين الاستيطاني واثنان في المعارضة، إلا أن نتنياهو فوجئ بتشكّل تحالف «أزرق أبيض» من ثلاثة أحزاب.

وعلى الرغم من أن هذا التحالف شد أعصاب نتنياهو طيلة المعركة الانتخابية، مع ظهور تفوقه في الاستطلاعات على الليكود، إلا أن التجربة علمت أن تحالفا كهده من الصعب رؤيته مستمرا؛ وحتى إن صمد طوال الولاية البرلمانية التي ستبدأ للتح، هناك أسباب كثيرة تدعم التوقعات بأنه سيكون تحالفا لمزة واحدة.

يضم تحالف «أزرق أبيض» ثلاثة أحزاب، اثنان منها تشكلا قبل أسابيع من موعد تقديم القوائم للانتخابات البرلمانية، أولهما حزب «تيلم» برعامة موشيه يعلون، وهو حزب يمين استيطاني متطرف، والثاني حزب «مناعة لإسرائيل»، برئاسة رئيس أركان الجيش الأسبق بيني غانتس، وهو حزب يعج بالشخصيات من ذوي الخلفيات العسكرية والأمنية، وقد تتضخ خلفيات بعضهم لاحقا. أما الحزب الثالث فهو «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد الذي تشكل في العام ٢٠١٣.

وفي حين أن غانتس ويعلون تحالفا في وقت مبكر نسبيا، فإن التحالف مع «يوجد مستقبل» اكتمل قبل ٤٨ ساعة من إغلاق باب الترشيحات، وقيل إن ضغوطا كثيرة شاركت من أجل ضمان هذا الوليد، من بينهم عسكري كبار وأولهم رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي. وأيضا حيتان مال وأثرياء كبار، كإرنالك الذين يؤثرون على «يوجد مستقبل».

وهذا تحالف هجين يضم الكثير من التناقضات، فسنرى أن بين نوابه من اليمين الاستيطاني المتشد، وحتى من هم محسوبون على ما يسمى «اليسار الصهيوني» بالذات في حزب «يوجد مستقبل»، ولكن أيضا في حزب «مناعة لإسرائيل»، وقد نتشأ لاحقا خلافات حول مشاريع قوانين ومبادرات سياسية، رغم أن الحديث يجري على الأغلب عن كتلة ستقبع في صفوف المعارضة الخلفية، على الأقل في المرحلة الأولى، إذا لم تحدث مفاجأة ويتجه نتنياهو لحكومة موسعة، خلافا لمصلحته الحزبية الضيقة.

وفي ما يلي ملامح كل واحد من المركبات الثلاثة، الذي خارجها سيكون غابي أشكنازي، غير المحسوب على أي من الأحزاب الثلاثة، لكنه يتلاقى مع الشخصيات الثلاث وغيرها في الحزب، في السعي لمحاكاة نتنياهو والعمل لإقصائه عن الحكم.

حزب «تيلم»

حزب «تيلم» برئاسة موشيه يعلون، رئيس الأركان الأسبق، ومن كان وزيرا للدفاع في السنة الأولى لحكومة نتنياهو المنتهية وولايتها، وقد تبين لاحقا أن نتنياهو أطاح بيعلون، ليس فقط من أجل كسب حزب «يسرائيل بيتينو» وزعيمه أفغدور ليبرمان في الحكومة وتوسيع قاعدتها، وإنما أيضا لوجود خلافات جديدة بين يعلون ونتنياهو على أمور عدة، أكبرها الخلاف الذي دار بينهما حول صفقة الفواصات مع ألمانيا. وكما يبدو فإن يعلون أشتم راحة فساد في هذه القضية، ومن الممكن أنه مصدر معلومات جدي للشرطة التي تحقق.

ويعلون هو من ضلب اليمين الاستيطاني المتشد، ولكن في السنوات الأخيرة، بدأ يعلون يميل نحو اليمين المعتدل، ويحسب نفسه يمينيا، وهو ما يجعله يمينيا متطرفا.

في ضوء نتائج انتخابات الكنيست

التحديات الأكبر والأبرز الماثلة أمام إسرائيل في مجال السياسة الخارجية

مستقبلية مريحة لاية تسوية محتملة مع الفلسطينيين. لزام على إسرائيل استغلال اللحظة السياسية المواتية، بما في ذلك في منطقة البحر المتوسط التي أقامت فيها علاقات استراتيجية هامة جدا، من أجل الدفع نحو حوار إقليمي ودولي مفتوح واقعي يمكنه أن يفتح أفقا جديدة للتعاون والتقدم مع تسويات تليي الجزء الأكبر من مصالحها.

من غير الممكن استنفاد الفرص الكبيرة الكامنة في هذا كله من دون السعي إلى تسوية فلسطينية - إسرائيلية.

ينبغي وضع استئناف العملية السياسية واستغلال الانطلاقة السياسية التي سيحدثها ذلك على رأس سلم الأولويات في أجندة الحكومة المقبلة. على إسرائيل أن تتبنى، من جديد، بوصلة أخلاقية غابت عن علاقاتها الخارجية خلال السنوات الأخيرة، ينبغي أن يكون ثمة تواؤم بين الطموح في تشكيل «نور للأغيار» وبين السلوك والعلاقة حيال دول تحكّمها حكومات إشكالية وذات رصيد سلبي في مجال حقوق الإنسان. من شأن الموازنة الصحيحة بين المصالح الاستراتيجية والجانب الأخلاقي أن تعزز الأمن القومي ومكانة إسرائيل ومورثها الدوليتين.

جوانب أخرى

من جهتها، تحدثت د. موران زيفا، زميلة السياسة في «معهد ميتافيم» وزميلة البحث في جامعة حيفا، عن نتنيهاو كعقبة أساسية أمام تطوير العلاقات مع دول الخليج وعن انعدام استراتيجية إسرائيلية بشأن العلاقات الإسرائيلية - العربية عموما.

أما د. إيل رونين، الباحث في «معهد ميتافيم»، فركز على أن الحكومة الجديدة سوف تضطر إلى تعيق التعاون مع الاتحاد الأوروبي، بدلا من مواصلة العمل على تقسيمه وإضعافه. وأما ياعيل بئير، مديرة «جي ستريت» في إسرائيل وعضو شبكة الخبراء التابع لمعهد «ميتافيم»، فقد تحدثت عن احتمال تعمق وتفاقم الأزمة ما بين الحكومة الإسرائيلية والحزب الديمقراطي الأميركي وخطر انعكاس هذه الأزمة في الانتخابات المقبلة للرئاسة الأميركية في العام ٢٠٢٠.

دعم أحزاب اليمين والحريديم بشكل أساس. وحيال هذا الواقع، الذي يشمل حكومة التحالف الأثوندكسي، حرب نتنياهو ضد الجهاز القضائي وتصريحه العلني بأنه سيعمل على ضم أجزاء من «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) إلى إسرائيل، فمن المتوقع أن تستمر حالة التوتر والأزمة بين إسرائيل والقوى الديمقراطية - الليبرالية الرائدة في العالم، بل أن تشهد تفاقما واحتداما كبيرين.

فرص إقليمية ودولية مهرونة

باستئناف عملية السلام مع الفلسطينيين

يؤكد ميخائيل هراري، السفير السابق وزميل إسرائيل في «معهد ميتافيم»، أن نتائج الانتخابات الأخيرة ترسم المسار المستقبلي الذي سيتقدم فيه المجتمع الإسرائيلي وما ينطوي عليه ذلك من تحديات مستقبلية كبيرة جدا. ومن وجهة نظره، النتيجة الأبرز لهذه الانتخابات هي وجود حزبين كبيرين، متساويي القوة تقريبا - الليكود و«أزرق أبيض». الأول هو حزب عريك ذو تجربة طويلة وغنية، بينما الثاني هو حزب جديد وعديم التجربة سيحاول، الآن، تثبيت نفسه كإطار سياسي مستقر للمدى البعيد. وهذا، في حد ذاته، تطور إيجابي وصحي بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي.

من الناحية السياسية، تعهل نتائج الانتخابات السؤال بشأن رد الإسرائيلي على السيرورات والتطورات الدراماتيكية في المنطقة أكثر حدة وراهنية. فالتآكل الحاصل في درجة ومستوى الاهتمام الإقليمي والدولي بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يلغي الحاجة الماسة إلى اتخاذ قرارات - إسرائيلية شجاعة بشأن حل الصراع وما تزيده إسرائيل ضمن هذا الحل. فالوقت لا يعمل في صالحها، خلافا لموقف الحكومة السابقة، وربما الكنيست أيضا، على ضوء ما أهدرته إسرائيل خلال السنوات الماضية، بدرجة عالية جدا من عدم المسؤولية، من وقت وفرص سواء في الحلبة الإقليمية - التقاء المصالح مع دول عربية في إثر الهزة التي عصفت بالمنطقة والتحدي الإيراني، أو في الحلبة الدولية - إدارة أميركية اتحت لإسرائيل مساحة واسعة من حرية المناورة لوضع بلورة شروط

التسوية»، ثم ملاحقة تنظيمات حقوقية مختلفة والحرب المعلنة ضد الجهاز القضائي، ثم التقارب مع أنظمة غير ليبرالية وغير ديمقراطية وغيرها - جميع هذه القضايا أثارت انتقادات واسعة ضد إسرائيل بكونها مؤشّرات على ابتعادها عن كونها دولة ديمقراطية - ليبرالية.

خلال الانتخابات الأخيرة، في نيسان الجاري، استمرت الانتقادات الدولية للديمقراطية الإسرائيلية، على خلفية تنافس نتنياهو على رأس حزب أساس بالرغم من شبهات الفساد الجنائية الخطيرة التي تحوم حوله وعلى خلفية تقربه من أتباع حركة «كاخ» الكهانية العنصرية وإسباج الشرعية عليهم. لا يمكن القول إنه ستكون لهذه الانتقادات إسقاطات سياسية جدية في المدى المنظور، إذ أن موجة الشعبية التي تجتاح العالم والأزمة التي تعصف بالقيم الليبرالية تتيحان لنتنياهو الاستمرار في عقد تحالفات سياسية هامة ومؤثرة، في مقدمتها مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب - الذي يشكل، بنفسه، تحديا جديا للنظام الليبرالي - ناهيك عن حكام دكتاتوريين وزعماء شعبيين آخرين في أنحاء العالم المختلفة.

من الواضح أن إسرائيل تعفى، حتى الآن، من دفع أي ثمن جدي عن ابتعادها عن القيم الديمقراطية - الليبرالية، وذلك - أساسا - لأن النظام العالمي الديمقراطي - الليبرالي يرمته يتعرض للهجوم من كل الجهات. لكن القوى الديمقراطية - الليبرالية الدولية التي توجه الانتقادات لدولة إسرائيل تضم، أيضا، شركائها الاستراتيجيين الأكثر أهمية: دول أوروبا الغربية، وفي مقدمتها ألمانيا، فرنسا وبريطانيا، والديمقراطيون - الليبراليون في الولايات المتحدة والمجتمع اليهودي هناك، كما نلاحظ أن مؤيدين تقليديين لنتنياهو قد بدأوا ينتقدون ابتعاد إسرائيل تحت قيادته عن القيم الديمقراطية - الليبرالية.

تشير نتائج الانتخابات الأخيرة إلى أن الحكومة القادمة، ولو في بدايات طريقها على الأقل، ستكون شبيهة جدا بحكومة نتنياهو الحالية، من حيث اعتمادها واعتماد رئيسها على



(أفب)

الانتخابات الإسرائيلية: حضور الأيديولوجيا.

على خلفية الانتخابات العامة

إذا كان أغلب الناخبين الإسرائيليين يعتقدون بأن الأجندة الاجتماعية تهمهم أكثر من السياسية، فلماذا لا تتغير الأجندة العامة؟

وضربت عدداً آخر من المتظاهرين، وهذا هو. تم القضاء على الحراك. لا يتروكنا لندخن حتى (سعر التبغ ارتفع إلى ١٠٠ شكيل). ليس من المستغرب أن شرعنة السموم الخفيفة أصبحت أمراً مركزياً في هذه الانتخابات. الناس لا تريد أن ترى الواقع الصعب، وردا على سؤال فيما إذا كان يعتقد أن هناك فرقاً بين اليمين واليسار في هذه السياق، قال مزراحي: «قلائل هم السياسيون الذين يعملون من أجل الجمهور. لقد نسوا بأن منتخبى الجمهور يجب أن يخدموا الجمهور، حتى هؤلاء الذين أتوا من الطبقات الدنيا. اليسار كذلك لا يقوم بعمل ميداني جيد. هم في الأكاديميا بعيدون. يجب أن تجري عملية إصلاح هنا. هذه مشكلة نتجت عن ١٥ سنة من الحكم الذي يحرص ويفرق ويثير النزاعات بين المتدينين والعلمانيين، العرب واليهود، الفقراء والأغنياء. هكذا يسيطرون على الناس، يجوعونهم ويسيطرون عليهم. نحن في مصنع لخلق الفقراء الذين تسهل السيطرة عليهم».

حزب للفقراء

وقال عيران فاينرتوب، مدير عام منظمة «لتيث» (عطاء): «نحن أيضاً نخصص مواقف الجمهور من هذه المواضيع وتقرير الفقر البديل الذي تصدره وكذلك الاستطلاع الشبيه الذي أجريته قبل شهرين يظهران بأن موضوع الفقر والقضايا الاجتماعية تتواجد في مرتبة عالية قبل الأمن، قبل المواضيع السياسية، قبل الفساد وما إلى ذلك. عندما سالنا عن صهده الأحزاب بمعالجة المواضيع الاجتماعية، صرح ٥٧ بالمئة بأن ذلك يؤثر عليهم بدرجة كبيرة جداً، ولكن عندما سالناهم ما هو الموضوع المركزي الذي سيؤثر على طريقة تصويتهم، فقط ٧ بالمئة قالوا إن المواضيع الاجتماعية تشكل اعتباراً حاسماً». وأضاف: «بإمكان الفقراء أن يشكّلوا قوة انتخابية لا يستهان بها لكن لأنهم لا يملكون قوة سياسية فإن هذه المواضيع لا تتواجد على الأجندة الضائقة الاقتصادية والنفسية التي تترافق صراع البقاء تؤدي في النهاية إلى قيام الفقراء بتوزيع أصواتهم على الأحزاب بعضهم يصوتون بشكلاً تقليدي إلى أحزاب لا تمثل مصالحهم، ولكن قد يكونوا خائفين بحق أو معتادين أو يؤمنون بأن الأمن أهم من أي شيء آخر. السؤال كم مقعد يساوي الفقراء؟ لو صوت كافة الفقراء، بحسب معطيات التأمين الوطني، لحزب نسيميه حزب الفقراء مثلاً لحصل هذا الحزب على ٢٢ مقعداً. إن أخذنا بعين الاعتبار كافة الفقراء، حسب معطيات «لتيث» حول الفقر متعدد الأبعاد، لحصل الحزب على ٣٢ مقعداً، أي أصبح الحزب الحاكم. المسألة أن هناك اختلافاً ثقافياً كبيراً وسط الفقراء، هناك فقراء متدينون وعلمانيون، يهود وغير يهود، صهيونيون وغير صهيونيين. هناك فقراء في كافة أوساط المجتمع الإسرائيلي وفي كل وسط تغلب دائماً قضية أخرى على قضايا الفقر. يوجد هنا تضبيع كبير للفرص والإعلام يتعاون مع هذا الأمر، ربما لأنه يغطي فقط ما تقوله الأحزاب. الموضوع الاجتماعي عامة يتواجد على هامش الأجندة السياسية وكذلك الإعلامية. لكن لو خرج الفقراء إلى الشوارع أو تنظموا في حزب وشكّلوا ضغطاً جماهيرياً أو برلمانياً وطالبوا بمعالجة هذه المواضيع، لفهم السياسيون بأن هذا موضوع مركزي يحسم الانتخابات، والأحزاب كانت ستتعهد بمعالجة الفقر وتقليص الفجوات».

يمثلني من ناحية اجتماعية واقتصادية ولا أجد أي حزب كهذا».

الشعبان لا يعرف جوع الفقير

دافيد مزراحي، قائد حراك السترات الصفراء في إسرائيل، يعرف الفقر عن قرب وليس بحاجة لقراءة معطيات التأمين الوطني لكي يكذبها. يقول: «أنتول في المساء في سوق محانيه يهودا، وارى عشرات الأشخاص البالغين الذين يجمعون الخضروات الملقاة على الأرض ويأخذونها إلى البيت. أنا أسكن بالقرب من السوق وأرى هذه المشاهد كثيراً. انه لامر مؤسف بحق. أعرف أنااسا يجمعون الزجاجات، وفي القدس هناك مطاعم للفقراء ممتلئة حتى الرمق الأخير. عملت بالماضي مع جمعية لمساعدة المحتاجين حيث وزعنا وجبات دافئة ومعلبات على أصحاب الإعاقات. لا أعرف كمية الجمعيات التي توزع الأكل في البلاد لكن من الواضح أنه يوجد هنا إسرائيل أخرى، شفافة، وبأن أحداً لا يتحدث عن الفقراء أيضاً في الانتخابات الحالية. الفقراء لا يشكلون قوة انتخابية في نظر السياسيين وهذه مشكلة مركزية. والفقراء غير قادرين للأسف على الخروج والاحتجاج لأنهم منشغلون بصراع البقاء اليومي. خلال احتجاج السترات الصفراء اتصل بي الكثير من الناس وعبروا عن تضامنهم لكنهم لم يستطيعوا المشاركة في التظاهرات. التظاهر يعد من الامتيازات من ناحيتهم. كابن لوالدين معاقين، شعرت بذلك على جلدي؛ النقص في الخضراوات والفاكهة والطعام الدافئ. لقد جربت الفقر على جلدي كولد، وحتى اليوم يتعين علي بأن أفكر وأحسب. هذا الواقع الاقتصادي مألوف للكثير من الأولاد والناس في إسرائيل ولا يوجد من يعالج هذه المشكلة. ها نحن الآن على عتبة عيد الفصح وسوف نرى أناساً يتبرعون بالأكل للبعض ولكن يجب ألا تكون هناك حاجة للتصدق والجمعيات. يتعين على الدولة أن تهتم بكل إنسان وبأن ومع أن غالبية المستطلعين قالت إن البرنامج الاجتماعي للعزب يههما أكثر من السياسي، فإن الأجندة بقيت بعيدة عن القضايا الاجتماعية. وحول ذلك قال مزراحي: «هل هناك حزب اجتماعي بحق؟ حزب غيشر (جسر) لن يجتاز نسبة الحسم، أما ميرتس فمعرف مع اليسار والكثير من الناس يرتدعون عن التصويت له. هذه الانتخابات تدور كلها حول الإساءات الشخصية. هناك استهتار بذكاء الناخبين والناس محبطة من السياسة. الناس تقرر في اللحظة الأخيرة لمن تصوت أو أنها تصوت لغانتس فقط نكاية ببببي. المسألة هنا بأن كل السياسة- من اليمين واليسار- منقطعة عن الحياة اليومية. أنا أرى ثورات في الشرق الأوسط، مواطنون يخرجون ضد الحكم. أما هنا فالناس الذين رؤوسهم فوق الماء لن يخرجوا للمتظاهر أما الذين رؤوسهم تحت الماء فهم غارقون في ضائقتهم. لا يوجد أمل كافية. الناس تنتظر سبع ساعات في غرف الاستقبال بالمستشفيات، خدمات الصحة التي توفر للفقراء كئيبة للغاية. الناس لا تملك المبالغ المطلوبة لعلاج الأسنان. لكن عندما نصل لحظة الامتحان، عندما يكون علينا مقاطعة الشركات، عندما ترتفع أسعار الكهرباء، لا أحد يصرخ. لماذا لا ينتفض الناس؟ لأنه لا توجد لديهم قوة كافية. أنا خرجت وكان التوقيت مؤاتياً وحصلت ضجة حول الموضوع لكن الشرطة أتت وأخذت عشرة أشخاص

لكافة الطبقات، وليس فقط للفقراء.

التخويف

رداً على السؤال: إذا كان الناس معنيين بالأجندة الاجتماعية لماذا لا تتغير الأجندة العامة عملياً؟ قالت جنه كيم، وهي صحافية سابقة وناشطة اجتماعية: «الأجندة لا تتغير لأن المسؤول عنها هو الحكم بالتعاون مع الإعلام. وسلم أولويات الحكم لا يقضي بالتعاطي مع هذه المواضيع التي لا تعتبر جذابة لسبب ما ينظر الإعلام. هذا ليس بالأمر الجديد ولكن الجمهور متأثر به. فال مواطن، عدا عن شعوره بأنه وحيد، لا يرى نفسه ومشاكله. قيمته الذاتية كمواطن تتآكل واستعدادك للتصويت حسب المواضيع التي تقلقك يقل. مشكلتي ليست أن الحكم يلغق القصص لكن أنه يسوق لنا قضايا كعملية السلام (التي لا تنتهي) بدل الحديث عن الحياة نفسها. من ناحية بببي (نتنياهو) فإن الحياة نفسها هي المسألة الأمنية، وكل هذا يؤثر على الجمهور. الناس ترى ساحة بيتها فقط، ومن لا يعيش في فقر يعتقد بأن هذا هو العالم. بنفس الطريقة يتحدث الإعلام دائماً عن ٣٠٠ ألف الذي يسافرون إلى خارج البلاد، وكان هذه هي الكماليات التي لا يوجد غيرها، وهذا يؤثر كذلك على الوعي العام فيما يتعلق بالفقر».

وتخيف كيم: «سوسيولوجيا هذه أمور معروفة، فالناس تخاف من فقدان القليل الذي تملكه، وكلما كنت فقيراً وعلى وعي أقل بالتلاعبات التي يمارسها الحكم والإعلام عليك، كلما تأثرت أكثر بالتخويف. الناس الفقراء يقولون لأنفسهم إذا كان لدي الحق بالتصويت مرة كل أربع سنوات ونصف السنة، سأصوت للحزب الذي لا يتسبب في تدهور الأوضاع أكثر مما هي عليه. وربما يهتمهم كذلك بأن يكونوا جزءاً من حلقة القبيلة لا أن يكونوا بالمعارضة. إذا ما راجعنا الحركات الاجتماعية التي حدثت في دولة إسرائيل- من وادي الصليب، مروراً بالهفود السود وحركة الخيام في سنوات التسعينات- بإمكاننا أن نرى أن الحديث عن أناس فقراء، غالبيتهم من المعارضة، كانت هذه حركات نادرة من ناحية قوتها وانعكاساتها، وقد دفعوا جرائها ثمناً شخصياً باهظاً. وقد قمعت هذه الحركات على مرأى الجميع وتم احتواء قادتها، فعندما يدلف سقفل، كل ما تريده هو أن يأتي أحد ليصلحه ويهتم بالأولاد وإذا كان هذا ما يعد به فسوف تصوت له. هذا سلوك معياري تاماً».

وتقول كيم إن نتائج الاستطلاع ليست مفاجئة لكنها مؤسفة وتذكر أن هناك حاجة ملحة لحدوث ثورة: «الانقلاب يأتي من الأسفل إلى الطبقة الوسطى، ولأن الطبقة الوسطى تنزلق إلى الأسفل أكثر فأكثر يجب البحث في الأسفل، هناك تكمن كل القصة- الفئات العشرية السفلى والوسطى هي العنصر المهم في كل انتخابات، ونحن نعرف أن هناك عدم ارتياح كبير في الطبقة الوسطى. في كل انتخابات أسأل نفسي أي حزب

قبل تسعة أيام من الانتخابات الإسرائيلية، وفي ظل الأوضاع الأمنية المتوترة وتراشق الاتهامات- «هم يمين»/ «هم يسار»- أظهر استطلاع مشترك للرأي العام أجراه موقع «هوكوتس» (السعة) والقيادة الاجتماعية أن البرنامج الاجتماعي للأحزاب يهم الناخبين والناخبات ضعفي البرنامج السياسي. كما أظهر الاستطلاع الذي أجراه «معهد سمبث» أن غالبية الإسرائيليين لا تصدق مؤشر الفقر الذي تعده الدولة بواسطة مؤسسة التأمين الوطني وتقدر بأن مستوى الفقر أكبر بكثير. وقال معدو الاستطلاع إنه من خلال الأسئلة التي طرحوها حاولوا فحص أنماط التصويت بالنسبة إلى مكاتب الأحزاب وعود المرشحين، واكتشفوا بأن تحسين جهاز التربية والصحة وشبكة المواصلات العامة، وتقليص غلاء المعيشة ومستويات الفقر، يشكلان عنصراً حاسماً في نظر غالبية المصوتين في اختيار الحزب الذي يعطونه صوتهم، ويعتقد ربع المستطلعين بأنه لا يوجد أي حزب يهتم بالمواضيع الاجتماعية، فقط ٣١ بالمئة منهم يعتقدون بأن حكومة بنيامين نتنياهو عملت خلال سنوات ولايتها لصالح هذه المواضيع. وعلى ضوء نتائج الاستطلاع تم جمع بعض الناشطات والناشطين وطلب إليهم إسماع رأيهم حول نتائج الاستطلاع، وبالأساس إيجابته، مرة أخرى، أن الجمهور يطمح إلى تغيير وتحسين الأوضاع الاجتماعية. كما طلب منهم أن يفسروا الفجوة بين مواقف الجمهور ومداركه وبين أنماط التصويت وخاصة الفجوة بين النوايا الحسنة وبين الجهنم الاجتماعي- الاقتصادي التي يعيشونها جميعاً.

غياب الأجندة الاجتماعية

تقول الناشطة الاجتماعية ريكي كوهن بنلولو: «ولاً، لا بد من الإشارة إلى أن مصطلح اجتماعي أصبح مصطلحاً مغريباً، فالجميع يسحب هذا الكرت عندما يكون ذلك مريحاً ومناسباً، وكل شخص يستطيع أن يصرح بأنه اجتماعي حتى لو لم تكن له أية علاقة بالمجال». وتضيف هذه الناشطة الاجتماعية التي برزت بفضل نضالها من أجل الإسكان الجماعي أن هناك فرقاً كبيراً بين الانتخابات الحالية والسابقة: «في الانتخابات الحالية، باستثناء النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، لا أحد يقدم نفسه على أنه المرشح الاجتماعي. في الانتخابات السابقة أطلقت شاس حملة الشفافين، وكان لديها متحدثون علمانيون ومجلس تشاوري. هم تحدثوا عن ٧ بالمئة إسكان جماهيري، أما اليوم فمن يتحدثون عن المجتمع والاقتصاد لا يأخذون دوراً تقريباً. ويمكننا أن نفهم لماذا لا توجد ثقة بالأجهزة نفسها في الرفاه يأخذون لنس الأولاد، أما التأمين الوطني فيدوس علينا. كبراج السياسة يوقع الضربات على المواطنين ويخلق أزمة ثقة شديدة وسطهم تجاه الدولة».

وتعتقد بنلولو بأن نتائج الاستطلاع تدل على أزمة الثقة هذه، وعلى خوف الناس من الدولة والرغبة بالابتعاد عن تدخلها. وهي قلقة من أن هذه الرغبة قد تؤدي إلى نتائج خطيرة جداً: «من سيرد علي بعد الانتخابات؟ ياثير لييد؟ أريد بأن يكون هناك أناس أستطيع العمل معهم بعد ذلك». وتوضح بنلولو التي راكمت الكثير من الخبرة في مجال الإسكان الجماهيري على مدى سنوات نشاطها بان الاسكان الجماهيري يرتبط في إسرائيل بالفقراء وبأن هذا ليس بالأمر الصحيح بل يجب أن يكون للجميع.

المدير العام لـ«بتسيلم»:

موضوع حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال طرح خلال انتخابات ٢٠١٩ أقل من أي انتخابات سابقة!

قال حجابي العاد، المدير عام لمنظمة «بتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان، إن الانتخابات الإسرائيلية الحالية هي الانتخابات الـ١٥ منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، ويبدو في هذه المعركة الانتخابية أن حياة الفلسطينيين طرحت كمسألة للنقاش أقل من أي انتخابات سابقة باستثناء ما ورد ذكرهم في سياق عدّ قتلهم والتباهي بتدمير حياتهم.

وأضاف العاد، في سياق مقال نشره في صحيفة «نيويورك تايمز» عشية الانتخابات:

في بداية هذه السنة نشر الجنرال بيني غانتس، الذي يقود حالياً حزب «المركز» المناوب وهو المنافس الرئيس لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، شريط فيديو يبرز فيه كم من «المخربين» الفلسطينيين قتلوا في غزة في صيف ٢٠١٤ حين كان قائد هيئة أركان الجيش (وفقاً لتحقيق «بتسيلم» معظم هؤلاء القتلى مدنيون وضمنهم أكثر من ٥٠٠ طفل). ومن جانبه وعد نتنياهو باستمرار الاحتلال إذا ما بقي في منصبه: «لن أقسم القدس ولن أقتلع أية مستوطنة وسأكون حريصاً بأن نسيطر على جميع الأراضي غربي نهر الأردن». وبدلاً من الانشغال بحقوق الفلسطينيين وحرياتهم تمحور موسم الانتخابات حول شبكات الفساد التي تطال نتنياهو والذي يبدو أنه ستقدم ضده لائحة اتهام في هذا الشأن. لكن، هل الأسرة الفلسطينية التي سوف يقتل ابنها دون أن يحاسب أحد على ذلك أو التي ستعدهم جرافة إسرائيلية منزلها يههما إن كان رئيس الحكومة نتنياهو المسؤول عن هذه السياسة فاسداً أم ناصح اليمين؟

ومضى العاد قائلاً:

ربما ستعرف في وقت ما بعد ٩ نيسان ما هي «صفقة القرن» التي سيطرحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وعملياً لا يسعنا إلا أن نتساءل: هل نحن حقاً لا نرى كيف تشكلت هذه الصفقة على أرض الواقع أمام أنظارنا؟ في أيار الماضي نقلت إدارة ترامب سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس. وبعد مضي بضعة أشهر على ذلك جرى تقليص الدعم المقدم للفلسطينيين ولوكالة الأمم المتحدة المنوط بها تقديم الغوث للاجئين الفلسطينيين؛ ومؤخراً أتت خطوة الاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان والتي احتفل بها مسؤول إسرائيلي كبير باعتبارها مؤشراً إلى ما يكمنه المستقبل في كل ما يتعلق بالضفة الغربية.

من الصعب أن نتخيل «صفقة القرن» إلا كاستمرار لصفقة نصف قرن من الاحتلال. وذلك هو تقريباً ما قاله ديفيد فريدمان، السفير الأميركي لدى إسرائيل، عندما نوه في مقابلة صحافية بأن الإدارة الأميركية «تريد أن ترى تحسيناً كبيراً في وضع الأوتونوميا الفلسطينية، طالما لا يشكل ذلك خطراً على أمن إسرائيل». لكن الفلسطينيين يستحقون حرية تامة وليس حكماً ذاتياً محسناً عبر حملة تسويق أميركية لا تعني أكثر من استمرار الاحتلال. أي مستقبل يقوم لا على مبادئ العدالة والقانون الدولي وإنما على مزيد من السيطرة والاضطهاد وغنف الدولة المنظم.

وأشار الكاتب إلى أن خطط السلام الأميركية ليست أمراً جيداً. فهل هناك من يذكر مثلاً «خطة روجرز» على اسم مخططات السلام التي أعدها وزير الخارجية ويليام روجرز في عهد الرئيس نيكسون قبل خمسين سنة؟ في العام ١٩٧٠ عندما ناقشت الكنيست خطة روجرز الثانية قدر أحد النواب أنه «خلل وقت ليس بعيد». ربما سنة أو سنة ونصف السنة وزمنا وستان على الأكثر - سيرزول الشبه المسمى «مناطق» مفارة، وسوف ينسحب الجيش الإسرائيلي إلى داخل حدود إسرائيل، طبعاً هذا الشبه، أبعد ما يكون عن الزوال». وبينما خطط روجرز طواها النسيان تواصل تقييب واقع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت المزيد من خطط السلام التي طرحها الرؤساء الأميركيون المتعاقبون. والاحتلال الإسرائيلي تعق وتطور: غزة أصبحت سجنًا مفتوحاً هو الأكبر في العالم وتقتصف مزة كل عدة سنوات حتى الإخضاع؛ القدس الشرقية ضمت رسمياً لإسرائيل؛ والضفة الغربية أصبحت أرخبيل بانتوستانات فلسطينية مطوقة بالمستوطنات وجدران العزل والحواجز ومعرضة لعنف مزودج من قبل الدولة والمستوطنين معاً. وبعد هذا ليس كل ما حققته إسرائيل: إنجاز إسرائيل الحقيقي هو قدرتها على أن تفعل كل ذلك من دون أن تتعرض لمساءلة أو محاسبة ومن دون أن تدفع جراه ذلك ثمناً دولياً والاحتفاظ مع ذلك بلبق «ديمقراطية نشطة».

وبرايه فإن ما خطه التاريخ في السنوات الخمسين الأخيرة هو ما يجب أن نعرفت بأنه الصفقة الحقيقية: الصفقة التي ما زالت سارية المفعول وهي صفقة نصف القرن وشروطها كما يلي: ما دامت إسرائيل تطور مشروعها الاحتلالي ضمن الحفاظ على قدر من الوحشية لا يتعدى العتبة التي تستفز المجتمع الدولي يسمح لها أن تواصل ذلك إلى جانب تمهتها بامتيازات دولية متنهنة مبرزة عبر الالتزام النبيل والذاري في الوقت نفسه بما أسماه مؤخرًا رئيس الحكومة نتنياهو «القيم المشتركة للحزبة والديمقراطية».

وإذا لم يُزل المجتمع الدولي «صفقة القرن» عن الطاولة ويفرض بذلك أخيراً على إسرائيل أن تختار ما بين مواصلة اضطهاد الفلسطينيين ووقف الثمن المستحق فسوف يستمر الاحتلال. وإدارة ترامب لن تفعل ذلك بالتأكيد. من يمكنه أن يفعل ذلك هو هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والدول المركزية في الاتحاد الأوروبي، الذي هو الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل، والرأي العام العالمي. وعلى الأميركيين الذين يؤمنون بحقوق الإنسان والديمقراطية يصدق لا كمشاعر خاوية ومكطالب أصلية لا كورقة مساومة أن يكفوا عن انتظار الانتخابات الرئاسية التي ستجري في ٢٠٢٠ لأجل تفعيل قوتهم السياسية.

وختم العاد، يعتبر كثير من الإسرائيليين ٩ نيسان عرساً للديمقراطية. لكن المسألة أن الأمر ليس كذلك. يوم الانتخابات ليس أكثر من تذكير مؤلم بواقعهم بكل وضوح غير ديمقراطي، واقع يسير إدارة ترامب كثيراً أن تديمه لابيد ويسير بقية المجتمع الدولي أن يتبع استثماره إلى أن ينظر ويرى الواقع على حقيقته أخيراً. نحن قرية ١٤ مليون إنسان يعيشون على هذه الأرض ونحتاج مستقبلنا بسبق أن نناقش لأجله: مستقبل يقوم على الإنسانية المشتركة للفلسطينيين والإسرائيليين إيماناً منهم بواقع عباد العدالة والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية لنا جميعاً.

بعد انقشاع غبار الانتخابات للكنيست الـ ٢١:

ما هي السيرة السياسية . الحزبية التي ستفضي إلى تشكيل الحكومة الجديدة وعرضها؟



نتنياهو، فوز في ظل الشبهات.

لماذا الغرض شخصية رمزية . يكون سياسيا متعادلا، في الغالب . تتمتع بتجربة غنية وبمكانة رفيعة، لكن لا علاقة مباشرة لها بالسياسة اليومية ومجرباتها، وتقوم هذه الشخصية بإجراء اتصالات مع رؤساء مختلف الأحزاب وتبلور من خلالها وفي ختامها رايًا بشأن الشخص صاحب الحظوظ الأكبر والأوفر لتشكيل الحكومة، فتعرض اسمه على الملك الذي يقوم بدوره بتكليفه بالمهمة بصورة رسمية.

المفاوضات الائتلافية

القبول بالتكليف لا يشكل ضمانا لنجاح المكلف في إنجاز مهمته، وخلال المهلة الزمنية المحددة، فهو تكليفه بالمهمة رسميا، بشرع المكلف في إجراء «مفاوضات ائتلافية» مع الكتل المختلفة المرشحة للانضمام إلى الحكومة الجديدة، بغية بلورة وبناء ائتلاف حكومي يستند إلى أغلبية برلمانية من بين أعضاء الكنيست، وغالبا ما ينتج الشخص المكلف بإنجاز مهمته خلال المهلة الزمنية التي حددها له رئيس الدولة (كما يحددها القانون)، رغم وجود حالات أخرى لم تكمل مساعي المكلفين بالنجاح. ففي العام ١٩٩٠، مثلا، وبعد سقوط حكومة إسحاق شامير في تصويت نزع ثقة عنها في الكنيست، ألقى رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، على شمعون بيريس مهمة تشكيل حكومة جديدة. لكن المفاوضات الائتلافية التي أجراها بيريس منيت بالفشل وأخفق في مهمته هذه، وحيال ذلك، ألقى رئيس الدولة على إسحاق شامير مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، فأفلح هذا الأخير في تشكيل حكومة يمينية. وقد كانت جولتنا المفاوضات الائتلافية هذه (التي أجراها بيريس، ثم شامير) من الأكثر صعوبة، بداية وتشهيرا التي شهدتها إسرائيل منذ إنشائها، حتى أطلق عليها اسم «الخدعة القذرة». وفي العام ٢٠٠٨، في أعقاب تقديم رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، استقالته إلى رئيس الدولة، شمعون بيريس، ألقى الأخير على تسيبي ليفني (التي انتخبته آنذاك لخلافه لأولمرت في رئاسة حزب كديما) مهمة تشكيل حكومة جديدة، غير أن المفاوضات الائتلافية التي أجرتها ليفني لم تبلغ النتيجة المرجوة وكان إخفاؤها السبب المباشر في تذكير موعد الانتخابات للكنيست الـ ١٨.

ومع تكليف رئيس الدولة ريفلين نتنياهو، بعد أيام قليلة، بتشكيل الحكومة الجديدة تتاح له مهلة زمنية من ٢٨ يوما لإنجاز المهمة، وإذا لم تكف المهلة الأولى، يمكنه أن يطلب من رئيس الدولة تمديد مهلة فيستجيب هذا الطلب وفقا للقانون، فيمنحه مهلة إضافية مدتها ١٤ يوما، وإذا ما انتهت المهلة الإضافية، أيضا، من غير إنجاز المهمة، يكون رئيس الدولة حرا في إلقاء المهمة على عضو آخر من أعضاء الكنيست تتاح له مهلة زمنية مدتها ٢٨ يوما فقط، غير قابلة للتمديد.

وتتراوح المدة الزمنية التي تستغرقها عملية ومساعي تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، عادة، ما بين ٢٠ يوما في الحد الأدنى و ١٠٠ يوم في الحد الأقصى. ولا تتميز إسرائيل بطول المدة الزمنية التي تستغرقها سريرة تشكيل الحكومة بشكل خاص، قياسا بما يحصل في دول أخرى، كما في بلجيكا مثلا، التي تسجل الرقم القياسي في هذا المجال؛ ليس أقل من ٥٤ يوما انقضت منذ يوم الانتخابات في حزيران ٢٠١٠ وحتى عرض الحكومة الجديدة على البرلمان لكسب الثقة في كانون الأول ٢٠١١. أما في هولندا، فقد انقضت في العام ١٩٧٧ (٢٠٨) أيام من يوم الانتخابات العامة وحتى عرض الحكومة الجديدة على البرلمان لكسب الثقة، وفي النمسا، احتاج المكلف إلى ١٢٣ يوما لإنجاز مهمته وتشكيل حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٩. كانت مهمة تشكيل الحكومات الجديدة خلال العقدتين الأولين من عمر الدولة تستغرق وقتا أطول مما تستغرقه اليوم، ففي العام

من المتوقع أن يسمي رئيس الدولة الإسرائيلية، رؤوفين ريفلين، عضو الكنيست الذي ستلقى عليه مهمة تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الحكومة رقم ٣٥)، ومن المؤكد أن يكون بنيامين نتنياهو نفسه، طبقا للنتائج التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل وعدد المقاعد الذي فازت به كل واحدة من القوائم الانتخابية التي نجحت في عبور «نسبة الحسم» (٣٢٪)، للمرة الثانية في تاريخ إسرائيل.

وسيعمل ريفلين قراره هذا بعد أن ينهي سلسلة المشاورات التي يجريها مع ممثلي جميع الكتل البرلمانية الجديدة التي فازت بتمثيل في الكنيست الـ ٢١، في الانتخابات التي جرت يوم الثلاثاء (٩ نيسان).

وبموجب «قانون أساس: الحكومة»، يمنح رئيس الدولة عضو الكنيست المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة (وهو صاحب الحظوظ الأوفر في تشكيل الحكومة، غالبا) مهلة مدتها ٢٨ يوما لإنجاز المهمة، قابلة للتمديد بـ ١٤ يوما إضافية، إذا لم يفلح في نهايتها بتشكيل حكومة جديدة يمكن لرئيس الدولة أن يلقي المهمة على عضو كنيست آخر تتاح له المهلة الزمنية ذاتها من غير تمديد، فإن نجح كان به والا فيصير إلى إعادة الانتخابات من جديد.

المقال التالي الذي ننقله عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية «بحث في السيرة السياسية . الحزبية التي ستفضي إلى تشكيل وعرض الحكومة الجديدة (الـ ٣٥) في إسرائيل: ما هي القواعد والأحكام التي تحكم هذه السيرة؟ وماذا يمكن أن يستدل عليها استنادا إلى تجربة الماضي وبنظرة مقارنة؟

التكليف بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة

تعتمد إسرائيل نظام الديمقراطية البرلمانية الذي لا ينتخب فيه المواطنون رئيس حكومتهم في انتخابات مباشرة (اعتمدت إسرائيل هذا النظام لفترة قصيرة جدا بين الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠٠١ حيث جرى خلالها اعتماد قانون الانتخاب المباشر لمنصب رئيس الحكومة)، بل تتحدد هويته (رئيس الحكومة) وفق موازين القوى الحزبية في البرلمان (الكنيست). ونظرا لأن أيًا من الأحزاب لم يفز لوحده، بأغلبية المقاعد في الكنيست في أية انتخابات في إسرائيل منذ تاسيسها، فليس في وسع نتائج الانتخابات أن تشكل مؤشرا دقيقا دائما إلى هوية رئيس الحكومة الجديد وتشكيله حكومته الجديدة.

ويضع القانون الإسرائيلي بين يدي رئيس الدولة صلاحية اختيار الشخص (عضو الكنيست) وتكليفه بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة عقب الانتخابات البرلمانية، بعد أن يقدم رئيس لجنة الانتخابات المركزية إليه، رسميا، النتائج النهائية والرسمية للانتخابات، ولا يفعل رئيس الدولة هذا (التكليف) إلا بعد إجراء مشاورات مع جميع الكتل البرلمانية التي فازت بتمثيل في الكنيست الجديد الذي تم انتخابه، فخلال هذه المشاورات، يستكشف رئيس الدولة موقف الكتل المختلفة بخصوص المرشح الذي تراه كل منها الأنسب لتشكيل الحكومة الجديدة، وفي ختام هذه المشاورات، يكون رئيس الدولة رايًا بمدد عضو الكنيست صاحب الحظوظ الأكبر في النجاح في تشكيل حكومة جديدة، وهو الذي يقوم بإلقاء المهمة عليه. ويتمتع رئيس الدولة في هذا السياق بمساحة واسعة من حرية الرأي والتقييم، إذ ينص «قانون أساس: الحكومة»، ببساطة ووضوح على أنه «من أجل تشكيل حكومة جديدة، يلقي رئيس الدولة، بعد التشاور مع ممثلي الكتل في الكنيست، مهمة تشكيل الحكومة على عضو في الكنيست أعلن موافقته وقبوله».

وقد درجت العادة في إسرائيل على تكليف رئيس الدولة، غالبا، رئيس الكتلة الأكبر في الكنيست بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة، أي الكتلة التي حصلت على العدد الأكبر من أعضاء الكنيست في الانتخابات، وعلى الرغم من أن العادة قد درجت على ذلك، إلا أن هذا ليس إلزاميا، في أي نص قانوني، ذلك أن المبدأ الموجه في اعتبارات رئيس الدولة وقراره هنا هو الجواب عن السؤال التالي: من هو عضو الكنيست صاحب الحظوظ الأكبر والأوفر في تشكيل الحكومة الجديدة؟

ففي الانتخابات للكنيست الـ ١٨، التي جرت في العام ٢٠٠٩، مثلا، فاز حزب كديما بمقعد واحد أكثر مما فاز به حزب الليكود (٢٨ عضوا مقابل ٢٧)، واستنادا إلى ذلك، دعت رئيسة كديما آنذاك، تسيبي ليفني، رئيس الدولة في حينه، شمعون بيريس، إلى إلقاء مهمة تشكيل الحكومة الجديدة عليها هي، لكن بيريس قرر تكليف رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، بالمهمة، بعدما تبين له . في ختام مشاوراته مع ممثلي الكتل البرلمانية المختلفة . أن الأخير يحظى بدعم عدد أكبر من أعضاء الكنيست، ولذا فهو صاحب الحظوظ الأوفر في إنجاز المهمة.

وكما في إسرائيل، كذلك هي الحال في غالبية الدول التي تعتمد الديمقراطية البرلمانية، يتولى رئيس الدولة . وهو، في العادة هناك، رئيس أو ملك يشغل منصبا رمزيا لا تنفيذيا . صلاحية القرار بشأن هوية الشخص الذي ستناط به مهمة تشكيل حكومة جديدة، وهذا خلافا لنموذج آخر لنظام سياسي لا يتولى فيه رئيس الدولة صلاحية تعيين المكلف بتشكيل حكومة جديدة، بل يقر القانون، بصورة واضحة ومرجحة، منح رئيس الحزب الأكبر (صاحب الكتلة الأكبر في البرلمان) الفرصة الأولى لتشكيل حكومة جديدة. فالدستور اليوناني، مثلا، يشير إلى أن حق تشكيل الحكومة الجديدة يمنح، أولا، إلى رئيس الحزب الأكبر، وإذا ما فشل في إنجاز المهمة، يتم تكليف رئيس الحزب الثاني من حيث عدد الأعضاء، ثم التالي وهكذا تباعا، وتعتمد دول أخرى، منها هولندا وبلجيكا مثلا، نظاما آخر مختلفا قليلا: نظرا لكون الملك هناك شخصية غير حزبية وغير سياسية منفصلة تماما عن الحراك السياسي . الحزبي الداخلي واليومي، فليس هو الذي يحدد هوية الشخص صاحب الحظ الأوفر في تشكيل الحكومة الجديدة، وبدلا من ذلك، يعين الملك

جمعية حقوق المواطن في ذكرى يوم الأرض:

سياسات الحكومة الإسرائيلية في العامين الأخيرين أفرزت تضيقا غير مسبوق على المجتمع الفلسطيني في سياق الأرض والمسكن!

أكدت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، في بيان صادر عنها في مناسبة ذكرى يوم الأرض يوم الثلاثاء من آذار، أن تأكيد الشعب الفلسطيني على حقه في الحياة الكريمة على أرضه يزداد يوميا، خاصة مع تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية للأرض والإنسان.

وأضاف البيان أنه في مناسبة هذه الذكرى في كل عام يستعيد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل ما عاناه ولا يزال يعانيه منذ النكبة من سياسات التمييز العنصري وانتهاك الحقوق الفردية والجماعية، ويعبر عن احتجاجه ضد هدم البيوت ومصادرة الأراضي التي تتفاقم وباتت أكثر عنصرية في ظل التصريحات الواضحة بمصادرة أراض عربية لصالح بناء تجمعات سكانية يهودية!

وجاء في البيان: لقد أفرزت سياسات الحكومة في العامين الأخيرين تضيقا غير مسبوق على المجتمع الفلسطيني في سياق الأرض والمسكن وبات مشهد يوم الأرض كما لو أنه يكرر نفسه، وانعكس هذا الأمر في ما يلي:

إقرار «قانون كمينتس» - تعديل قانون التخطيط والبناء - الذي تم تسويقه كقانون عام يهدف إلى محاربة ظاهرة البناء غير المرخص، لكن الحقيقة من ورائه كانت تغييب كامل لمسؤولية الحكومة ومؤسساتها التخطيطية تجاه معاناة البلديات العربية في سياق الأرض والمسكن وتشديد العقوبات بالأساس على المواطنين العرب الذين يبنون، في معظم الأحيان، بشكل اضطراري، بدون ترخيص.

مخطط الجنطور الذي يصادر آلاف الدونمات من أراض قريتي الجديدة والمكر في الجليل بحجة تنفيذ مخطط بناء مدينة عربية جديدة!

هدم البيوت المتواصل من النقب حتى الجليل الأعلى. واليوم، وفي مناسبة يوم الأرض، يتصاعد التوتر من جديد لأن السياسات لم تتغير بل تفاقمت، وإخطارات الهدم والهدم الفعلي ازداد خلال السنة الماضية.

وختم البيان: في العام ١٩٧٦ خرج المجتمع العربي الفلسطيني متظاهرا ضد سياسة التمييز ومصادرة الأراضي، واليوم، بعد مرور ٤٣ عاماً، ما زالت قضية الأرض هي هم الفلسطينيين الأول.

في سياق متصل قالت المحامية سناء بن بري، المسؤولة عن ملف النقب في جمعية حقوق المواطن، إن قضية ملكية الأرض لا تزال من أهم القضايا التي يناضل من أجلها المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من الشمال إلى النقب، فتداعيات مصادرة الأراضي التي تزامنت مع قيام الدولة ما زالت مستمرة، والنضال من أجل الحفاظ على الأراضي المتبقية أو استرجاع قسم مما صودر لا يزال في أوجه.

وأضافت بن بري، في تقرير صادر عن الجمعية: معظم الأراضي في إسرائيل تعود اليوم لملكية الدولة وتتم إدارتها من قبل دائرة أراضي إسرائيل، وهي هيئة بعيدة كل البعد عن الاكتراث بمصالح المجتمع العربي، في المقابل يخضع جزء من الأراضي العربية الخاصة المتبقية لخطر المصادرة نتيجة النزاع على ملكيتها، وتشكيك الدولة بالملكية العربية لتلك الأراضي، كما يحدث بشكل خاص في منطقة النقب، فالقلة من العرب البدو من سكان النقب الذين يخوضون معركة قانونية مرهقة وقد تكون خاسرة، ليس لكون المتقدمين ليسوا المالكين الحقيقيين للأرض، لكن لأن شرط إثبات الملكية صعب للغاية، لذلك تفوز الدولة عادة، ويتم تسجيل الأرض باسمها.

من هنا: فإن النضال الأساس يتمحور اليوم حول المطالبة بتخصيص أراضي الدولة، التي تميز بشكل ممنهج ومستمر بين العرب واليهود، للمواطنين العرب، في محاولة لسد الفجوات، ومن أجل تطوير وتوسيع القرى والمدن العربية المخنوقة والتي تعاني من انعدام التخطيط وإمكانية التوسع المستقبلي.

منذ قيام الدولة، لم يتم بناء بلدة عربية واحدة، باستثناء القرى البدوية السبع التي نقل إليها سكان القرى غير المعترف بها، و١١ قرية بدوية تم الاعتراف بها. إضافة إلى ذلك، لم يتم توسيع مسطحات البلديات القائمة. حتى العام ٢٠١١، كان إجمالي مساحة مسطحات البلديات العربية أقل من ٣ بالمئة من مساحة الدولة. في المقابل، تواصل الدولة الترويج لإقامة بلدات يهودية جديدة، غالبا على حساب المجتمع العربي.

وعلى الرغم من رفض المحكمة العليا في الماضي لسياسة تخصيص الأراضي والمشاريح الإسكانية لليهود فقط، إلا أن هذه السياسة التمييزية لا تزال على رأس أجندة الحكومة. لقد تم تثبيت هذا المفهوم في الأونة الأخيرة ضمن «قانون أساس: القومية»، وأحد أهم مبادئه هو تعزيز الاستيطان اليهودي كقيمة وطنية- قومية عليا في الدولة.

يستند هذا المبدأ على الاقصاء وينص على أنه يجب على الدولة أن تعمل بنشاط لتشجيع الاستيطان اليهودي والترويج له ومأسسته. كما يستند هذا المبدأ على مفهوم التفوق اليهودي، والملكية اليهودية للأرض، والتمييز على أساس القومية بين المواطنين اليهود والعرب. إن تقسيم الأراضي والموارد في الدولة بين اليهود والعرب يجعل التمييز قيمة مهمة للنظام القانوني والحياتي في إسرائيل بطريقة غير مسبوقة تضر بالحقوق الأساسية للأقلية العربية، لذلك تتطلب البلديات القائمة، حتى العام

٢٠١١، كان إجمالي مساحة مسطحات البلديات العربية أقل من ٣ بالمئة من مساحة الدولة. في المقابل، تواصل الدولة الترويج لإقامة بلدات يهودية جديدة، غالبا على حساب المجتمع العربي.

ويستند هذا المبدأ على الاقصاء وينص على أنه يجب على الدولة أن تعمل بنشاط لتشجيع الاستيطان اليهودي والترويج له ومأسسته. كما يستند هذا المبدأ على مفهوم التفوق اليهودي، والملكية اليهودية للأرض، والتمييز على أساس القومية بين المواطنين اليهود والعرب. إن تقسيم الأراضي والموارد في الدولة بين اليهود والعرب يجعل التمييز قيمة مهمة للنظام القانوني والحياتي في إسرائيل بطريقة غير مسبوقة تضر بالحقوق الأساسية للأقلية العربية، لذلك تتطلب البلديات القائمة، حتى العام ٢٠١١، كان إجمالي مساحة مسطحات البلديات العربية أقل من ٣ بالمئة من مساحة الدولة. في المقابل، تواصل الدولة الترويج لإقامة بلدات يهودية جديدة، غالبا على حساب المجتمع العربي.

صدر عن « مدار »

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

إسرائيل والأبارتهاب

إعداد وتحرير:

هنيدة غانم

عازر دكور



إسرائيل والأبارتهاب

مع تبدّد غبار الانتخابات

مسابقة يوروفيجن المقررة في تل أبيب تعود لتثير عواصفها السياسية الخاصة



مؤتمرات تل أبيب لاستضافة المسابقة.

لكن شبكة الإذاعة الأسترالية أعلنت «رفضها الرضوخ»، على حد وصفها، للمحتجين بل وهددت بمقاضاتهم لـ «تشويههم اسم الشبكة»، وأرسلت خطاباً قانونياً للحركات المقاطعة، قالت فيه «عليكم إزالة علامة SBS التجارية فوراً من كل مواقعكم وصفحاتكم على الشبكات الاجتماعية وأي مواد دعائية أو تسويقية أخرى». في حين قالت متحدثة باسم الشبكة الأسترالية: «نريد حماية العلامة التجارية لشركتنا ضد تحرك المؤسسات المقاطعة. SBS تتواصل مع (حركة مقاطعة إسرائيل)، لمعالجة قضية استخدامهم غير المصرح به لعلامتها التجارية».

«م. ت. ف.»: استضافة إسرائيل يوروفيجن مساعدة مجانية لإخفاء احتلالها العسكري

منظمة التحرير الفلسطينية دعت إلى مقاطعة مسابقة يوروفيجن للأغنية الأوروبية المقررة في إسرائيل. وحثت عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ومسؤولة دائرة الإعلام والثقافة حنان عشاروي في بيان صحفي اتحاد الإذاعات الأوروبية (EBU) على «احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وعدم بث أي أحداث من المسابقة المذكورة». وقالت «إن منح إسرائيل شرف استضافة (يوروفيجن عام ٢٠١٩) هو بمثابة مكافأة لها ومساعدة مجانية لإخفاء احتلالها العسكري المستمر منذ عقود وانتهاكاتهما المتواصلة لحقوق الإنسان الفلسطيني». وشددت عشاروي على أنه «يتوجب على اتحاد الإذاعات الأوروبية التأكد من أن مستوطنات إسرائيل غير الشرعية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة مستبعدة تماماً من أي بث لأنشطة يوروفيجن». وأشارت إلى أن مجلس الأمن الدولي أكد مرارا وتكرارا على أن مشروع الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وليس له صلاحية قانونية، كما أنه رفض عمليات ضم إسرائيل للقدس واعتبرها غير قانونية ولاغية. وأكدت على «أهمية أن يلتزم اتحاد الإذاعات الأوروبية بعدم توفير منصة لإضفاء الشرعية على النظام الاستعماري الاستيطاني غير الشرعي في فلسطين».

قيم الصداقة والشمول والتسامح والتنوع، ولا نعتقد أنه سيكون من المناسب استخدام مشاركة هيئة الإذاعة البريطانية لأسباب سياسية». أما ادعاءات المثقفين البريطانيين التفصيلية التي تظهر التناقض التام بين سياسة حكومات إسرائيل والقيم المشار إليها، فقد جرى الصمت عليها بشكل زاعق.

BDS حشرت شبكة الإذاعة الأسترالية في الزاوية

الحركة العالمية المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات BDS تعتبر عقد مسابقة يوروفيجن في تل أبيب محاولة لغسل السمعة عن طريق الفن لنظام الاحتلال العسكري والاستيطاني الذي تطبقه إسرائيل منذ عقود. ونحن نأخذ مسألة مسابقة يوروفيجن جدية شديدة... نحن ندرك تماما مدى حرص الحكومة الإسرائيلية على استضافة مثل هذا الحدث الثقافي المهم.

وحتى الآن لم تنسحب أي دولة مشاركة من الحفل المقرر أن يقام يوم ١٨ أيار وتقول إسرائيل إنها تعد إجراءات لمواجهة مظاهرات محتلة. الممثل عن الحركة في استراليا طالب مجلس إدارة إذاعة «أس بي أس» بمقاطعة المسابقة وقال إن «أس بي أس وما تحمله من معايير أخلاقية عالية وتمثيل لإثنيات متعددة لا يمكنها تبويض وجه دولة قائّمة على التمييز العنصري بكل المعاني بحسب المنظمات الإنسانية والمحكمة الدولية والأمم المتحدة ولا يمكننا كأستراليين القبول بذلك من أس بي أس التي تمثلنا». وقد جاز هذا نقاشاً حامياً، إذ وصف المجلس اليهودي الأسترالي هذه المطالب بـ«الغناق السياسي» وقال إن «المسابقة نظمت من قبل في تركيا وأذربيجان وأوكرانيا التي شهدت انتهاكات لحقوق الإنسان ولم تقاطعها أي مؤسسة إعلامية».

الممثل الأسترالي كولين فريزل - وهو أحد الفنانين الموقعين على العريضة - قال «في ظل حصار إسرائيل لغزة وقلتها الفلسطينيين يجب ألا نسمح لمسابقة الأغنية الأوروبية التلفزيونية بأن تستخدم الفن في (التعظيم) على وحشية إسرائيل. أنا أدمع حركة مقاطعة الحدث بشدة، وأحث الآخرين على فعل ذلك».

البريطانية «بي بي سي»، وقالت إنهم مصرون على إجراء المسابقة في تل أبيب في شهر أيار المقبل، كما لو أن بثّ عرض ترفيهي باهظ التكاليف من داخل دولة عنصرية قمعية لا يشكل أي معضلة على الإطلاق.

وبالتفصيل، أشارت الصحيفة إلى الحرب التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين وثقافتهم، مثل قتل القناصة الإسرائيليين الصحافيين الذين كانوا يصورون الاحتجاجات السلمية في غزة خلال شهري آذار ونيسان من السنة الماضية. وفي آب الماضي دمّرت طائرات إف ١٦ الإسرائيلية - أميركية الصنع - مركز سعيد المسحال، وهو مؤسسة في غزة تختص في الموسيقى والمسرح والرقص. كذلك فإن إسرائيل تمنع الفنانين والممثلين والموسيقيين الفلسطينيين بشكل روتيني منهجي من السفر. على غرار حالة الشاعرة دارين طاطور التي احتجزت بتهمة «التحريض على الإهراب». بل توقفت عند وزيرة الثقافة الإسرائيلية التي اتهمت المنظمات الثقافية الإسرائيلية المعارضة للتوجه الحكومي «بالتحريب»، وهددت بقطع التمويل عنها ما لم تقم بتعديل برامجها لتناسب الأذواق الحكومية.

«اختيار تل أبيب بدلاً من القدس لن يفعل الكثير لحماية الفلسطينيين!» عن الحرية الثقافية في إسرائيل حدث ولا حرج. يقول مناهضو السياسة الإسرائيلية. ففي سنة ٢٠١٧ ألغى مهرجان عكا المسرحي عرض مسرحية تتحدث عن القدس للفلسطينيين في سجون إسرائيل عوضاً عن مواجهة قرار وقف الدعم المالي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت صالات العرض والمهرجانات السينمائية معرّضة للتهديدات. منظمة «مراسلون بلا حدود» تقول إن الصحافيين الإسرائيليين يخضعون للرقابة في إطار قوانين ترفضها الحكومة لتشديد القيود على نشر المعلومات، أما بالنسبة لعمداً «الإدماج»، فإن القيود التي ترفضها إسرائيل على تنقل الفلسطينيين ستحول بالضرورة دون مشاركتهم في احتفالات المسابقة. الصحيفة البريطانية لخصت الصورة في إزاء هذه المعطيات كالتالي: إن استضافة إسرائيل للمسابقة هي أمر تافه.

على صعيد متصل، بريطانيا، طالبت شخصيات ثقافية بريطانية هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي» بمقاطعة عرض مسابقة يوروفيجن المقرر تنظيمها في تل أبيب. وعدد من المثقفين البريطانيين، ومنهم فيفيان ويستوود وجولي كريستي ومايك لي، انتقدوا في رسالة علنية استمرار إسرائيل باحتلال الأراضي الفلسطينية، وطالبت «بي. بي. سي» بمقاطعة نقل هذا الحدث الفني. ومما جاء في الرسالة: «تتوي بي. بي. سي بث مسابقات يوروفيجن ٢٠١٩ من إسرائيل. ربما كان الحدث مجرد مناسبة ترفيهية خفيفة ولكن لا يمكن تجريدتها من اعتبارات حقوق الإنسان، ولا نستطيع تجاهل الحرق الإسرائيلي المنظم لحقوق الفلسطينيين».

الموقعون على الرسالة شددوا على أن «اتحاد الإذاعات الأوروبية اختار مدينة تل أبيب لكي تكون مكان العرض بدلاً من القدس، إلا أن هذا لن يفعل الكثير لحماية الفلسطينيين من سرقة الأراضي والطرد وإطلاق الرصاص والضرب وغيره الكثير على يد قوات الأمن الإسرائيلية». وختم المثقفون البريطانيون رسالتهم بالإشارة إلى أن «ميثاق بي. بي. سي، يلزمها بأنه تكون حامية لحرية التعبير ويجب عليها التحرك بناء على هذا المبدأ والضغط على يوروفيجن لنقل المناسبة لدولة لا ترتكب فيها جرائم ضد الحرية».

هيئة الإذاعة البريطانية اختارت أن تتساذج. فقالت في بيان لها رداً على الرسالة، إنها تواصل التزامها بإذاعة الحدث، باعتبار أنه ليس حدثاً سياسياً ولا يؤدي أي رسالة أو حملة سياسية... طالما دعمت المنافسة

كتب هشام نفاع:

في مطلع هذا الأسبوع، الأول بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية، عاد موضوع استضافة إسرائيل مسابقة يوروفيجن الغنائية إلى العناوين. فالقناة ١٣ افتتحت تقريرها الخاص بتفصيل المشاكل التي واجهتها المسابقة والمرتبقة منها، معتبرة أن قسماً كبيراً منها وجد حلاً. القناة أشارت إلى سوء التنظيم وإلى خلل تلو الخلل في البيع الإلكتروني للذاكرة، لكنها تساءلت دون تعليق عما إذا «توفّر أي حل» للمقاطعة السياسية والثقافية. ويبدو أن بعض وسائل الإعلام يفضّل عدم التوقف هنا كثيراً لأن الصورة بالمناظر الإسرائيلي العام سلبية.

هذا السبب تم الاختفاء قبل أسبوع بما أعلنه وكلاء للمغنية الأميركية مادونا عن أن نجمة البوب ستكون ضيفة شرف في إسرائيل الشهر المقبل في مسابقة يوروفيجن التي تستمر ثلاثة أيام في أيار ويشارك فيها فنانون من أكثر من ٤٠ دولة. وسائل الإعلام الإسرائيلية «بشرت» جمهورها بأن مادونا ستغني أغنيتين في تل أبيب بهذه المناسبة. للتذكير: اختيرت إسرائيل لاستضافة المسابقة بعد أن فازت مغنية محلية بمسابقة العام الماضي في البرتغال. وجرت العادة أن تستضيف الدولة الفائزة مسابقة العام التالي. هذه المسابقة ينظمها الاتحاد الإذاعي الأوروبي منذ العام ١٩٥٦. وهي تعتبر من حيث حجمها أكبر حدث غير رياضي من ناحية عدد المشاهدين، ويقدر عدد مشاهديها بين ١٠٠ مليون إلى ٦٠٠ مليون شخص حول العالم في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى الكشف التلفزيوني والإذاعي في عشرات القنوات الأوروبية والعالمية، فمند عام ٢٠٠٠ يجري بث المسابقة في الإنترنت أيضاً.

ويقضي نظام المسابقة بأن يقدم كل مشارك أغنية ليؤديها مباشرة في الحفل الذي ينقل عبر التلفزيون ثم يتم التصويت للدول الأخرى وهكذا يحدد الفائز بالمسابقة. يشارك كل مغن عن طريق المحطات المحلية التابعة للاتحاد الإذاعي الأوروبي، وغرضها اختيار المغني الذي سيتمثل بلده دولياً في المسابقة. يعد البرنامج من أطول البرامج التي لا تزال تبث.

أما اختيار هذا العام فجاء مصحوباً بعواصف سياسية، ومثلما نقلت وكالة «رويترز»: لقد أدى استضافة الحدث في إسرائيل إلى دعوات مقاطعة من نشطاء مؤيدين للفلسطينيين يشاركون في حملات لحث الشركات والفنانين والحكومات على عدم التعامل مع إسرائيل.

«الفارديان» دعت لاتخاذ موقف ضد القمع الإسرائيلي

لكن المواقف لم تقتصر فقط على نشطاء. فها هي صحيفة «الفارديان» البريطانية دعت منظمي يوروفيجن لاتخاذ موقف ضد القمع الإسرائيلي للفنانين الفلسطينيين، ونقل مكان إجراء المسابقة من تل أبيب. الصحيفة أوردت كثيراً من الحجج لدعم دعوتها قائلة في تقرير لها إن إسرائيل تستخدم المسابقة لأهداف غير التي روج لها منظموها، الذين يقولون إنها «تكرس قيم الإدماج والتنوع والصداقة، كما تروّج المدونة الأخلاقية المتبعة من قبل اتحاد الإذاعات الأوروبية المنظمة للمسابقة إلى أنها فضاء آمن يكرس مجموعة من المبادئ على غرار حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنوع الثقافي، والتسامح والتضامن».

وأكدت الصحيفة أن الحكومة الإسرائيلية تستخدم يوروفيجن للدعاية السياسية، بل تعتبر أن الثقافة أداة سياسية، فقد أثنى رئيس حكومتها بنيامين نتانياهو على المغنية الإسرائيلية الفائزة بجائزة يوروفيجن سنة ٢٠١٨، قائلاً إن إنجازات المغنية «استثنائية في مجال العلاقات الخارجية».

وانتقدت «الفارديان» المذيعين الأوروبيين، بما في ذلك هيئة الإذاعة

رسالة لـ ١٤٠ فناناً من جنسيات مختلفة دعت إلى مقاطعة المسابقة في تل أبيب

سلطة البث الفرنسية أبلغت هيئة البث الإسرائيلية بأن باريس ستقاطع المسابقة في حال عدم التخلي عن بث المسلسل بالتزامن مع يوروفيجن.

وأشار الجانب الفرنسي إلى أن سيناريو المسلسل يتحدث عن مغن فرنسي مثلي من أصول جزائرية، وذلك يتطابق في كثير من التفاصيل مع الواقع. إذ سيمثل فرنسا في مسابقة هذا العام المواطن المتحول جنسياً من أصول مغربية. هيئة البث الإسرائيلية أعلنت أنها لا تعترف بإلغاء بث المسلسل، مشيرة إلى أنه فيلم إثارة كتب السيناريو له قبل عام، ولا علاقة له بالواقع. بينما لفت منتج المسلسل إلى أن هذا الفيلم ينتقد إسرائيل لا فرنسا، موضحاً أن المسلسل يظهر وكلاء «الموساد» بصورة كوميدية غير تقليدية.

أخيراً، أعلنت أوكرانيا تخليها عن عزمها المشاركة في مسابقة «يوروفيجن ٢٠١٩» الغنائية في تل أبيب بسبب «التسييس المفرط» الذي شهدته المسابقة الوطنية لاختيار المرشحين لتمثيل البلاد في الفعالية. وأوضحت الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون في أوكرانيا السبب الذي دفعها لاتخاذ قرار كدها، بالقول في بيان لها إن المسابقة الوطنية التمهيدية ليوروفيجن ٢٠١٩ أظهرت مشكلة تنظيمية تعاني منها الساحة الموسيقية في أوكرانيا، تكمن في أن الروابط بين الفنانين الأوكرانيين بقطاع صناعة الموسيقى في «الدولة الممتدة»، أي روسيا، «لا تزال متينة».

ويأتي هذا القرار بعد أن رفضت ٤ فرق وصلت إلى الدورة النهائية للمسابقة الوطنية، المشاركة في المسابقة الدولية، بسبب عدم رغبتها بالخلط بين الفن والسياسة. الفنانة التي فازت في المسابقة الوطنية التمهيدية ليوروفيجن أوضحت رفضها توقيع عقد مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الأوكرانية بالقول إنها غير مستعدة للترويج للشعارات السياسية في المسابقة ولا تريد الالتزام بالظروف التعجيزية للعقد، وأضافت: «أنا موسيقية ولست عصا في الساحة السياسية»، وتعرضت المغنية الأوكرانية لانتقادات شديدة في بلادها بعد أن تبين أنها تقيم عروضاً موسيقية لفرقتها في روسيا، حيث دعا البعض إلى منعها من تمثيل أوكرانيا في يوروفيجن بسبب صلتها بروسيا...

رسالة تبث عدم اليقين من تنظيم المسابقة القادمة في إسرائيل عام ٢٠١٩. وعلق إعلاميون إسرائيليون أن هذا وضع المتابعين أمام احتمالين: إما أنه اعتراض من قبل يوروفيجن على سياسة إسرائيل الأخيرة في مواجهتها مظاهرات الفلسطينيين بالرصاص، أو أنه قرار متعلق «بأسباب أمنية» حول السفر لإسرائيل خلال العام القادم (موقع تايمز أوف إسرائيل، أواسط أيار الفائت). وقد رفض متحدث باسم المسابقة الكشف عن أية تفاصيل حول السبب وراء طرح الشكوك بشأن موقع الحدث وموعده. وقال المتحدث للموقع المذكور فقط إن موظفي المسابقة لم يلتقوا بعد مع المسؤولين الإسرائيليين لوضع اللمسات الأخيرة على المكان والتواريخ، مضيفاً: «ببساطة لم نصل إلى هذه المرحلة بعد». وقد تقرر لاحقاً من خلال مفاوضات بين مسؤولين فنيين إسرائيليين مع إدارة يوروفيجن، «أن تختار إسرائيل إجراءها في مدينة لا تثير جدلاً، وليس في القدس»، وقد رسا القرار كما بات معروفاً، على تل أبيب.

ومن الإشكاليات الداخلية الإسرائيلية أيضاً، على المستوى التنظيمي، مثلما أعلنت هيئة البث العامة الإسرائيلية قبل أشهر، أنه تم وقف بيع تذاكر مسابقة للشرطة باتخاذ إجراء عقب ورود تقارير عما وصفه بـ «مسمرة» من وراء بيع التذاكر». وأفادت تقارير بأن بعض الأشخاص يعيدون بيع التذاكر بسعر يزيد مرتين ونصف المرة عن التكلفة الأصلية، وطلب من الشرطة أن تتخذ على الفور جميع التدابير اللازمة لوقف هذه الظاهرة.

فرنسا غاضبة بسبب مسلسل إسرائيلي

ومن المشاكل الجانبية أيضاً، تهديد باريس بمقاطعة المسابقة بسبب مسلسل تلفزيوني إسرائيلي يروي قصة تجنيد تنظيم «داعش» مغنياً فرنسا مشاركا في المسابقة لتنفيذ هجوم إرهابي على الهواء.

الفنائي في القدس، «ولكن قد تظهر اعتبارات أخرى». وقد ذهب أدرج الرياح إعلان وزيرة الثقافة الإسرائيلية، ميري ريفيف، أن «المسابقة ستجرى في القدس أو أنها لن تجري في إسرائيل أبداً». وقد بدأ بوضوح للتذكير، كما سبق النشر هنا، فقبل جلسة الكومة الأسبوعية المنعقدة دورياً كل صباح أحد، بدأ بنيايمين نتانياهو في مزاج احتفالي عال بنغز ممثلة إسرائيل في المسابقة عام ٢٠١٨، وحين وصل أمام كاميرات الإعلام قام بتنفيذ «رقصة الدجاجة» أمامها، وهي التي تشتمل عليها الأغنية الفائزة التي تمثل بتحريك الديدن كجناتي دجاجة، قبلها، كان قد اتصل بالمغنية فور إعلان النتائج معتبراً إياها «أفضل سفير لإسرائيل»، وهو يعرف طبعاً ما يقول ويقصده، فهذا الفوز بوسعه التغطية على جميع أزماته على المستوى الدولي، حيث يرفض كل العالم تقريبا سياسته ضد الفلسطينيين في غزة، ويعارض نقل السفارات من تل أبيب قبل تحقيق تسوية سياسية شاملة مع الشعب الفلسطيني، وكذلك لا تتفق معه الغالبية الساحقة من دول العالم على السعي لتقويض الاتفاق النووي مع إيران. هنا يأتي فوراً بمسابقة موسيقية لتشكل فرصة للاستثمار السياسي، وهو ما أقلق المنظمين الأوروبيين الذين يعون أي حقل الغام سياسي ينتظرهم.

وقف بيع التذاكر بسبب شبهات بوقوع «مخالفات وخلل»

وبحسب تقارير في وسائل إعلام إسرائيلية، أبدى منظمو مسابقة يوروفيجن قلقهم من تسييس الحفل بسبب تصريحات أدلى بها وزراء إسرائيليون. وقد حثت إدارة يوروفيجن متابعيها في تغريدة عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتير» على عدم التسرع بشراء تذاكر السفر لإسرائيل، التي تم إعلانها كمنظم لهاثيات المسابقة العام القادم، وجاء في التغريدة على الصفحة الرسمية: «هل تتطلع لحضور مسابقة الأغنية الأوروبية في العام المقبل؟ نحن كذلك أيضاً! لكن لا تحجز رحلتك الآن، لمعرفة مكان وزمان حدوث ذلك، ترقب الإعلانات على قنواتنا الرسمية».

هذا التصريح من قبل منظمي يوروفيجن، التي لم تقم بتقديم أي توضيح إضافي لإعلانها في التغريدة على تويتير، حمل بين طياته

هذا الملحق بدعم من وزارة الثقافة الفلسطينية



تابعونا على الفيسبوك



وقناتنا على اليوتيوب



رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي